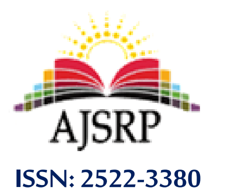
Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (7): 30 July 2020
P: 29 - 51



ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (7): 30 يوليو 2020 م
ص:29 - 51

Theory of structural formation in Anthony Giddens (an attempt to reconcile structure and action in understanding human society) an analytical- critical study

Hossam Aldin Mahmoud Fayad

Faculty of Arts || Mardin Artuklu University || Turkey

Abstract: The study aimed to clarify the theoretical and methodological foundations of the theory of structural formation in Giddens, to achieve a systematic integration between structure and action in understanding the nature of human behavior, and the study relied on the analytical- critical approach in analyzing and interpreting the subject of the study, and the study also concluded that the individuals are the ones who make up the society, And at the same time, society is re- establishing them. That is, social patterns resemble buildings, where they can be rebuilt with the same stones that were built continuously. This is evidence of societies continuing to evolve from state to state until the stage of annihilation and dissolution. In the end, the study recommended researchers in the field of social sciences to stay away from adopting theoretical approaches Traditionalism with a unilateral interpretation (Interpretative- structural), and emphasizing the use of dual structure and action in the interpretation of human behavior and understanding the nature of the emergence and dissolution of human communities.

Keywords: theory, structural formation, structure, action, society.

نظرية التشكيل البنائي لدى أنتوني جيدنز (محاولة للتوفيق بين البنية والفعل في فهم المجتمع الإنساني) دراسة تحليلية – نقدية

حسام الدين محمود فياض

كلية الآداب || جامعة ماردين ارتوقلو || تركيا

الملخص: هدفت الدراسة إلى توضيح الأسس النظرية والمنهجية لنظرية التشكيل البنائي لدى جيدنز، لتحقيق التكامل المنهجي بين البنية والفعل في فهم طبيعة السلوك الإنساني، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي – النقدي في تحليل وتفسير موضوع الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن الأفراد هم الذين يكونون المجتمع، وفي الوقت نفسه يعيد المجتمع تكوينهم فيه. أي أن الأنساق الاجتماعية تشبه المباني، حيث يمكن إعادة تشييدها بنفس الأحجار التي بنيت منها بشكل مستمر لا ينقطع، وهذا دليل على استمرار المجتمعات بتطورها من حال إلى حال حتى مرحلة الفناء والانحلال، وفي النهاية أوصت الدراسة الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بالابتعاد عن تبني المداخل النظرية التقليدية ذات التفسير الأحادي (البنائية- التأويلية)، والتأكيد على استخدام ثنائية البنية والفعل في تفسير السلوك الإنساني وفهم طبيعة نشوء وانحلال المجتمعات الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: النظرية، التشكيل البنائي، البنية، الفعل، المجتمع.

المقدمة:

يعتبر أنتوني جيدنز Anthony Giddens (1938-) أبرز وأشهر علماء الاجتماع المعاصرين في بريطانيا. اكتسب شهرته ومكانته الأكاديمية المرموقة من خلال نظرياته حول إعادة البناء وأواخر الحداثة وريادته في سياسة " الطريق

الثالث "[*](سكوت، 2009: 225). كما يصنف بأنه فيلسوف ذو رؤية عميقة، تولى مناصب عديدة منها: مدير جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ومستشار توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق.

سعى جيدنز- من خلال التمسك بتصور عن مجتمع باعتباره كلاً واحداً- إلى الاهتمام بدراسة الفعل الاجتماعي وبواعثه وأهدافه ومقاصده، والواقع الوجودي للحياة الحديثة وبخاصة طابعها الاقتلاعي، والنظرات الثاقبة الناتجة عن "التحول اللغوي" في الفلسفة، ودور الفعل في صياغة الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة. وبذلك يشارك جيدنز العديد من علماء الاقتصاد، وعلماء السياسة، وفلاسفة الحياة والأخلاق واللغة اهتمامهم بالفعل الاجتماعي ذلك أن الإنسان لا يوجد إلا بقدر ما يعمل وبالعمل يتحقق الإنتاج ويتقدم المجتمع ويتعدل الواقع الخارجي، وتُصنع الذات، ويتفاعل البشر مع بعضهم البعض (سلكها، 2019). أي أن النظرية السوسيولوجية عند جيدنز تسعى إلى تفسر نشأة وإنتاج النظم الاجتماعية، وتستند إلى تحليل كل من البنية والفاعلين دون إعطاء الأولوية لأي منهما على الآخر.

يتفق معظم الدارسين والمنظرين الاجتماعين أن مساهمة جيدنز في النظرية السوسيولوجية تتضح من خلال مشروعه الفكري إلى ثلاث محطات مهمة، وهي كالآتي: أولها مساهمته في رؤية جديدة لعلم الاجتماع المعاصر. وذلك من خلال تقديم مراجعة نقدية لكلاسيكيات علم الاجتماع (نقد نظرية علم الاجتماع)، في مؤلفاته مثل: "الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة" 1979م، و"الأدوار الجديدة للمنهج الاجتماعي" 1976 (جيدنز، 2006: 8). أما المرحلة الثانية فقد تميزت بتطويره لنظرية الهيكلة أو التشكيل البنائي، حيث حلل العلاقة ما بين الفاعل والبُنية وأيهما تعود له الأولوية. فهو يميل إلى تأكيد فكرة التي مؤداها أن النظرية السوسيولوجية هي نظرية تأويلي بالضرورة، ذلك أنها تظهر في ضوء تأويل مزدوج يمر عبر مستويين: الأول هو التأويل الذي يقوم به الناس في حياتهم الاجتماعية، والتأويل الذي يقوم به من يحاول التنظير لهذا الواقع، حيث يقوم بتأويل ما تم تأويله بالفعل. أما من الناحية النظرية فقد تبلورت رؤية جيدنز النظرية حول هذا المفهوم تشكيل البنية. وقد رفض من خلالها فكرة البنية الثابتة التي لها خصائص تتعدى حدود الزمان والمكان، وهي التي روج لها البنائيون في علم الاجتماع، ويرى جيدنز أنه من الضرورة البدء من ممارسات الفاعلين الأفراد في حياتهم اليومية، ودراسة الطريقة التي تتشكل بها هذه الممارسات في أبينة اجتماعية، قابلة للتشكل والتحول المستمرين. ومن مؤلفاته في هذه المرحلة "المشكلات المركزية في النظرية الاجتماعية" 1979، و"دستور المجتمع" 1984 الذي جلب له شهرة عالمية في الدوائر الأكاديمية (جيدنز، 2006: 10). وفي المرحلة الثالثة والراهنة من مسيرته كعالم اجتماع أبدى جيدنز اهتمامه بقضايا الحداثة والعولمة والسياسات، ولا سيما تأثير الحداثة على المجتمع والحياة الشخصية للأفراد. حيث انتقد نظريات ما بعد الحداثة، استخدم مفهوم الحداثة المتأخرة ليصف هذه الحقبة ويعبر عن آفاقها الجديدة. ومن أهم ميزات مشروعه في هذه المرحلة ربط نفسه بحركة التحول الاجتماعي والسياسي في الغرب بعامةٍ وفي بريطانيا بخاصةٍ، كما أعاد طرح مسألة " المثالي- الواقعي" وسياسات "الطريق الثالث" من خلال كتبه: "عواقب الحداثة" 1991م، و" تحولات التقارب " 1992، "ما بعد اليسار واليمين" 1994، "الطريق الثالث – تجديد الديمقراطية الاجتماعية" 1998(جيدنز، 2006: 9- 10). بناءً على ما تقدم

* يرى جيدنز أننا نعيش في عالم مدمر، يتطلب سياسات راديكالية تتجاوز التقسيمات الثنائية من **اشتراكية تقليدية** (سيطرة الدولة) **ونيوليبرالية** (السوق الحر)، وقد أطلق على تلك السياسات اسم " **الطريق الثالث** " وهو مصطلح قديم، استقصى جيدنز أصوله من فرنسا في القرن التاسع عشر، لكنه طرح رؤيته الخاصة له في نهاية تسعينات القرن المنصرم الذي يعبر عن **محاولة لتجاوز كل من الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة.** نادى جيدنز باشتراكية عصرية كجزء من الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تدعم ريادة الأعمال وتنمية الثروات مع التزام الدولة بالتدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تشتبك مع معضلات العصر من توابع العولمة والفردانية والمخاطر البيئية وموقع العنف في السياسة العالمية.

سنحاول في هذا السياق تحديد الإطار النظري والمفاهيمي والمنهجي لدراسة وتحليل نظرية التشكيل البنائي لدى جيدنز، من خلال ما يلي:

قضية الدراسة:

ترتكز قضية البحث على دراسة وتحليل الأسس النظرية والمنهجية لنظرية التشكيل البنائي عند جيدنز بغية إيجاد رؤية سوسيولوجية تكاملية تتجاوز فيها الخلاف الحاد بين علم الاجتماع التأويلي الذي يركّز على الفاعل الاجتماعي، وعلم الاجتماع البنائي الذي يركّز على عالم الأشياء الاجتماعية في رؤيتهما للواقع الاجتماعي. يؤمن جيدنز أن للفعل الاجتماعي أهمية بالغة في تشكيل البنية الاجتماعية، كما يعترف بالمقابل بدور البنية الاجتماعية في تغيير شكل الأفعال والممارسات وإعادة إنتاجها، فالأفراد يكونون المجتمعات والمجتمعات بالمقابل تعيد إنتاج الأفراد من خلال الممارسات الاجتماعية المنتظمة عبر الزمان والمكان. لذا سوف نركز في هذه الدراسة على تناول كل من البنية والفعل للجمع بينهما في دراسة وفهم السلوك الإنساني لما له من أهمية عالية في الوصول إلى تفسير دقيق للسلوك الإنساني. ولتحقيق أيضاً الرؤية التكاملية بين المداخل النظرية (البنائية والتأويلية) في رؤيتهما للمجتمع الإنساني.

تساؤلات الدراسة:

تطرح قضية البحث التساؤل الرئيسي التالي: **كيف ترى نظرية التشكيل البنائي عند جيدنز أن الفعل والبنية أساس فهم السلوك الإنساني**؟ وهذا التساؤل يحيلنا إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية، وهي الآتي:

1- ما هي الأسس النظرية والمنهجية لنظرية التشكيل البنائي لدى جيدنز؟
2- ما هي المقولات النظرية للمداخل البنائية والتأويلية المفسرة للمجتمع الإنساني؟
3- كيف نستطيع التوفيق بين المنظورات البنيوية والتأويلية في دراسة السلوك الإنساني؟
4- كيف يتم فهم السلوك الإنساني في ضوء نظرية التشكيل البنائي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بناءً على ما تقدم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تشكل بحد ذاتها منطلق الدراسة وجوهرها، وهي كالآتي:

1. دراسة وتوضيح الأسس النظرية والمنهجية لنظرية التشكيل البنائي لدى جيدنز.
2. التعرف على رؤية المنظورات النظرية الرئيسية (البنائية والتأويلية) في دراسة وفهم السلوك الإنساني.
3. السعي إلى تحقيق التكامل النظري والمنهجي بين البنية والفعل في فهم طبيعة الحياة الاجتماعية.
4. حث الباحثين في مجال العلوم السوسيولوجية إلى الجمع بين المداخل البنيوية والتأويلية في تفسير السلوك الإنساني من خلال توظيف مقولات نظرية التشكيل البنائي.

أهمية الدراسة:

إن توظيف المداخل النظرية (البنية والفعل) في الدراسات السوسيولوجية له أهمية كبيرة في توجيه خطوات البحث عموماً، وفي تفسير مشكلة الدراسة خصوصاً بناءً على مقولاتها النظرية والمنهجية المختلفة. إلا أن هناك خلاف بين علماء الاجتماع في النظر إلى المتغيرات التي تشكل الواقع الاجتماعي، فمنهم من يعتبر أن البنية هي التي تشكل السلوك الإنساني، أما البعض الآخر يرى أن الفاعل الإنساني هو من يقوم بالفعل الاجتماعي ويضفي عليه معناً ذاتياً لما يتمتع به من استقلال عن البنية باعتباره هو من يُشكلها، وفي المقابل هناك اتجاهاً توفيقياً يسعى إلى دراسة

السلوك الإنساني من خلال التركيز على العلاقة الجدلية بين البنية والفعل. بناءً على ذلك تنقسم أهمية الدراسة إلى علمية وعملية:

- **الأهمية العلمية:**

1. توضيح الأسس النظرية والمنهجية لنظرية التشكيل البنائي لدى جيدنز الساعية إلى تحقيق التكامل بين منظورات علم الاجتماع البنائي والتأويلي، بهدف ردم الفجوة الظاهرة بين البنية والفعل في تصور المجتمع الإنساني.
2. تسليط الضوء على إشكالية منظورات علم الاجتماع ومداخلها النظرية واختلاف زاوية اقترابها في تصور وتفسير الواقع الاجتماعي.

- **الأهمية العملية:**

1. لفت انظار الباحثين في الحقل السوسيولوجي إلى أهمية المقولات النظرية التوفيقية في دراسة الواقع الاجتماعي للابتعاد عن أحادية التفسير وعدم التركيز على أبعاد بعينها لدراسة فهم السلوك الإنساني.
2. قد تفتح أبعاداً وآفاقاً لدراسات أخرى مكملة ومشابهة لموضوع الدراسة الحالية لم ينتبه إليها الباحثين الآخرين.

* أما عن **مبررات** اختيار موضوع الدراسة، تنحصر في النقاط التالية:

1. إبراز أهمية المدخل التكاملي بين الفعل والبنية في دراسة السلوك الإنساني.
2. الكشف عن مدى قصور الاتجاهات البنائية والتأويلية في تفسير السلوك الإنساني.
3. الإقلال من حدة الخلاف بين مختلف التيارات السوسيولوجية (البنية والفعل) في دراسة السلوك الإنساني.
4. رغبتي المعرفية في تطوير قدراتي العلمية في تفسير الظواهر السوسيولوجية بأسلوب تكاملي.
5. تشجيع الباحثين في علم الاجتماع على اتباع الرؤية التكاملية في تفسير السلوك الإنساني وبالتالي المساهمة في فتح آفاق جديدة للدراسات السوسيولوجية المستقبلية.
6. الرغبة في إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات لتعميق الفهم في تفسير السلوك الإنساني.

2- الدراسات السابقة

يستعرض الباحث في هذه الخطوة مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة ذات العلاقة في موضوع البحث، وهي كالآتي:

1. دراسة عودة، يحيى خير الله. (ب. ت). " نظرية التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز (رفض الرؤية الأحادية للتفسير) ". وضح الباحث فيها أن أسبقية العلاقة الجدلية بين البنية والفعل على السلوك تعتبر قضية مركزية في النقاش الدائر في علم الاجتماع وباقي العلوم الاجتماعية الأخرى (الأنثروبولوجيا). هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة الجدلية بين البنية والفعل كاتجاه حديث في المقاربة السوسيولوجية رفضاً للرؤية الأحادية في التفسير. خلص الباحث إلى ضرورة الإقرار بأننا نحن الذين ننشط في صياغة البنية الاجتماعية وإعادة صياغتها في آن معاً من خلال التفكير والسلوك البشري، وهذا يعني أن المجتمعات الإنسانية في حالة مستمرة من التباين والتشكيل. وفي هذا السياق لا ننكر أن هذه الدراسة قد تشابهت مع البحث الحالي طرح موضوع الدراسة (التشكيل البنائي) وفي تناول بعض الأفكار، إلا أنها اختلف جذرياً عنها في الطرح والتحليل بسبب

اختلاف طبيعة الأهداف الموجهة للبحث، لأن الدراسة الحالية تهدف إلى تحقيق التكامل المنهجي في دراسة وتفسير المجتمع الإنساني.

2. دراسة سيول الابن، وليم هـ William H. sewell, Jr. (2019). ترجمة: ثائر ديب. " نظرية في البنية: الثنائية والفاعلية والتحول". تناولت الدراسة مصطلح البنية باعتباره واحداً من أهم المفاهيم في العلوم الاجتماعية، وأشدها مراوغةً، وأقلها تنظيراً. كما حاولت الدراسة الانطلاق من نقد تصور جيدنز لثنائية البنية وتصور بيير بورديو للهابيتوس (المظهر أو السمة الاجتماعية) وإعادة صوغهما. هدفت الدراسة الى تطوير نظرية في البنية تستعيد للفاعلين الاجتماعيين فاعليتهم البشرية، وتجعل إمكان التغيير جزءاً لا يتجزأ من مفهوم البنية وتسد الفجوة بين الرؤية السيميائية والرؤية المادية للبنية. وقد خلص الباحث في نهاية دراسته إلى أن البنية استعارة معرفية (إبستمولوجية) لا يمكن تجنبها في العلوم الاجتماعية، كما حاول الباحث أن يحدد كيف يجب أن تفهم هذه الاستعارة. ورأى أن البنى تتكون من ترسيمات ثقافية متبادلة الدعم ومجموعات من الموارد تمكن الفعل الاجتماعي وتقيّده وتميل إلى أن يعيد ذلك الفعل إنتاجها. والفاعلون تمكنهم البنى من تعبئة الموارد التي تؤدي إلى إعادة ترسيم موضع الفعل. وفي النهاية يمكننا القول إن هذه الدراسة تختلف بشكل مطلق عن الدراسة الحالي لأنها ركزت على دراسة وتحليل مفهوم البنية فقط عند عدة باحثين منهم جيدنز. أما عن الاستفادة منها، فقد كان لها الأثر الكبير في تعميق فهم الباحث لمفهوم البنية عند جيدنز وغيره.

وعلى العموم قد استفاد الباحث من الدراستين السابقتين في تعميق فهمه وتحليله لموضوع البحث الحالي، وفي تدعيم الإطار النظري والمنهجي للبحث من خلال مضامينها ومناقشتها لموضوعاتها للبدء من حيث انتهى الباحثون السابقون.

3- الإطار النظري

تتنوع وتختلف المقولات النظرية لعلماء الاجتماع، التي تحاول فهم وتفسير المجتمع الإنساني، وذلك بسبب اختلاف أولوية وأهمية المتغيرات التي ينطلقون منها في دراسة المجتمع الإنساني، ويشكل الإطار النظري الذي يتكون من مجموعة من المقولات النظرية العمود الفقري، الذي سيتم من خلاله تفسير وتحليل موضوع الدراسة، لأن البحث بدون إطار نظرية أعمى والنظرية بدون بحث عرجاء، وعليه تقوم دراستنا لموضوع البحث الحالي على مقولة **التشكيل البنائي** أي إن المجال الأساس لدراسة العلوم الاجتماعية، ليس خبرة الفاعل الفرد، ولا أي شكل وجودي للكليات الاجتماعية، ولكن، الممارسات المنتظمة عبر الزمان والمكان التي تتضمن العلاقة الجدلية بين البنية والفعل.

ينطلق هذا التصور النظري (التشكيل البنائي) من أن الفاعل ***Agent***، لا يمثلان نوعين منفصلين من الظواهر التي تمثل ثنائيات متعارضة، ولكن ازدواجية، بمعنى أن السلوك الإنساني يتشكل في الواقع الاجتماعي نتيجة التأثير المتبادل بين الفعل والبنية إذ أن كلاهما يدخلان في علاقة جدلية مستمرة ما دام الإنسان يقوم بممارسة أفعاله الاجتماعية، التي ستؤدي بطبيعة الحال إلى تكوين البنى الاجتماعية، لكن مع حاجة الفرد لمرجعية لتوجيه أفعاله وتنظيمها بما يتوافق مع القواعد الاجتماعية للجماعة سيحاول الاستناد إلى البنى التي شكلها عند قيامه بالفعل الاجتماعي، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى إعادة إنتاج أفعاله الاجتماعية وفقاً لها.

كما تسعى مقولة **التشكيل البنائي** إلى دراسة السلوك الإنساني عبر التوليف بين البناء والفعل، إذ لا يوجد البناء الاجتماعي ما لم يؤسسه الفعل الإنساني، إلا أن هذا الفعل يتطلب بناءً ليحدث فيه. وفي النهاية سوف يتم النظر إلى البناء الاجتماعي حسب المقولات السابقة باعتباره مجموعة القواعد والموارد التي تتألف من الوسائل المادية والثقافية التي تمكن الناس من القيام بالفعل الاجتماعي. ويؤدي استخدام هذه القواعد والموارد إلى إعادة إنتاج هذه

المؤسسات. فالأفراد أو الفاعلون هم الذين يعيدون إنتاجها. ويعيد الأفراد إنتاج مؤسسة ما في الزمان والمكان باستخدام القواعد والموارد المؤسسية. ومن ثم لا يوجد البناء الاجتماعي مستقلاً عن الفعل الإنساني الذي يؤسسه، فالممارسة الاجتماعية بذلك هي البناء والفعل في آن واحد، مما يؤدي بنا إلى فهم السلوك الإنساني، الذي يتأثر إلى حد كبير بالعلاقة التفاعلية والجدلية ما بين الفعل والبنية.

4- منهج الدراسة

إذا كانت قضية الدراسة هي التي تحدد المنهج الذي يتبع فيها، فمعنى هذا أن كل دراسة منفردة قد تستدعي استخدام أكثر من منهج واحد، وهذا يفضي في أغلب الأحيان إلى تعدد المناهج المستخدمة في دراسة موضوع معين وفقاً **لمبدأ المرونة المنهجية والتكامل المنهجي**، الذي يدعو إلى عدم الاعتماد على منهج وحيد في دراسة أي ظاهرة أو قضية بحثية. فمعنى هذا أن " فلسفة المنهج تستمد من فلسفة الموضوع، فيُصبغ المنهج بفلسفة الموضوع...، وبذلك يعتبر المنهج الوعي بالموضوع من خلال الوعي بفلسفته والخطوات التي تتبع من أجل اكتماله وتبيانه "(عقيل، 1999: 47).

يعتبر **منهج التحليل الاجتماعي** عملية من عمليات العقل الأساسية، فعندما نريد فهم أمراً أو قضيةً ما، أو عندما نريد تفسيرها أو شرحها للآخرين، فإننا غالباً ما نجزئها إلى مكوناتها الرئيسية ونحاول أن نعيدها إلى جذورها التي نشأت منها، وذلك لنبين أسسها التي أوجدتها، بحيث تصبح أسبابها واضحة. بمعنى آخر أي إرجاع القضية البحثية إلى الظروف الاجتماعية- السياق الاجتماعي وتفاعلاته- التي نشأت فيها لتوضيح وظيفتها ودورها في هذه الظروف وبالمقابل تأثير هذه الظروف عليها، حتى تصبح سهلة الإيصال للآخرين (حسن، 2012: 190). أما " **المنهج النقدي** فهو المنهج الذي يختبر توافق نظرية ما مع مبادئها "(فضل، 2002: 11)، لأن النقد ضرورة لازدهار الحقل المعرفي من حيث طبيعته التأسيسية والتأصيلية معاً. ولأنه أيضاً يبحث في أصول النظريات، وجذورها المعرفة، وخلفياتها الفلسفية ثم يتساءل كيف نشأت وتطورت حتى وصلت إلى مرحلة الازدهار عبر العصور المتباعدة المتلاحقة معاً، أو عبر عصر واحد من العصور؟ ليتمكن الناقد من التزود بالأصول والمعايير والأدوات التي تساعده على وضع الأسس المنهجية التي يمكن أن يتخذ منها سبيلاً يسلكه في نقده لقضية معينة (مرتضى، 2007: 53- 54).

بناءً على موضوع البحث الحالي وتحققاً لأهدافه اعتمدنا على **المنهج التحليلي- النقدي** في دراستنا لموضوع " **نظرية التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز – محاولة التوفيق بين البنية والفعل في فهم المجتمع الإنساني** "، لمعرفة الأسس النظرية والمنهجية التي انطلقت منها تلك النظرية في تفسيرها ونقدها وتصورها للمجتمع الإنساني.

خطة الدراسة ستكون على الشكل التالي:

- **المبحث الأول:** منظورات علم الاجتماع الأحادية التفسير حسب جيدنز
- **المبحث الثاني:** المداخل النظرية لدراسة البنية والفعل.
- **المبحث الثالث:** نظرية التشكيل البنائي عند جيدنز.
- **المبحث الرابع:** رؤية جيدنز للعلاقة التبادلية بين البنية والفعل.
- **النتائج والتوصيات.**
- **المصادر والمراجع.**

المبحث الأول- منظورات علم الاجتماع الأحادية التفسير حسب جيدنز

تتنوع منظورات علم الاجتماع في تناولها لدراسة الواقع الاجتماعي تحليلاً وتفسيراً، إلا أنها جميعها وبشكل أساسي تستند إلى مجموعة من المداخل النظرية والمنهجية التي تمثل زاوية اقترابها من المجتمع البشري نظرياً وعملياً (تطبيقياً).

ويعني مفهوم **المداخل النظرية** من مجموعة من القضايا الفكرية، التي تتداخل مع بعضها البعض منطقياً، بغية تكوين النسق النظري لها، الذي يتم من خلاله تحليل وتفسير ونقد الواقع الاجتماعي. بمعنى آخر يمكن القول بأنها كيان نظري له مبادئه وقضاياه الرئيسية التي توجب على أي بحث علمي مستنداً إلى هذا الكيان أن يشتق فروضه الرئيسية منه، ثم بعد ذلك استخدم المقولات الرئيسية للكيان النظري في عمليات أخرى: **كالوصف والتحليل والتفسير والتنبؤ** (ليلة، ب. ت: 36). ويمكن القول أيضاً إن المداخل النظرية تتشكل من مقولات وقضايا نظرية بناءً عليها يتم إدراك الواقع الاجتماعي من خلال إعطاء تصورات متباينة وتنظيماً محدداً لمتغيراته وطبيعة واتجاه التفاعل بين هذه المتغيرات (ليلة، ب. ت: 67). أما مفهوم **المداخل المنهجية** فيمكن القول بأنها أقل تجريداً من المستوى السابق الذي يتعلق بالمبادئ الأساسية للمداخل النظرية في علم الاجتماع، فالأسس المنهجية تتعلق بطبيعة الحال بالمداخل المنهجية التي تمثل زاوية الاقتراب من قضية البحث موضوع الدراسة، وعليه يمكن القول إن المدخل المنهجي أكثر ارتباطاً ببناء النظرية لأن المقولات النظرية هي التي تفرض هذا المدخل أو ذاك. وبالمقابل فإن المدخل المنهجي بدوره هو الذي يحدد مناهج وطرائق البحث المناسبة في هذا البحث أو تلك القضية (ليلة، ب.ت: 67-69).

وعليه ينقسم **علم الاجتماع حسب جيدنز** إلى منظورات بنائية تضم النظريات الكلية الشاملة، ومنظورات تأويلية تضم النظريات الفردية، الأولى تبدأ بالمجتمع ككل، معتبرة إياه شيئاً أكبر من مجموع المكونين له، فهي ترى أن أفعال الأفراد أفعالاً يحددها المجتمع الذين يشكلون جزءاً منه. أما النظريات الثانية فإنها تبدأ بالأفراد وترى المجتمع نتاجاً لأفعالهم. بذلك يرى جيدنز أن علماء الاجتماع اختلفوا قديماً وحديثاً في تحديد مصدر التأثير الرئيسي في السلوك البشري، أهو البنى الاجتماعية من مؤسسات اجتماعية؟ أم الفاعلية الفردية الهادفة؟ بناءاً على ما سبق قام الباحث في استعراض منظورات علم الاجتماع أحادية الجانب في دراسة وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعي وفهم ظواهره الاجتماعية، وهي كالآتي:

1- علم الاجتماع البنائي Structural sociology:

هو العلم الذي يختص بصفة أساسية بدراسة كيفية تأثير المجتمع في السلوك الفردي والجماعي بدلاً من كيفية تأسيس المجتمع بواسطة الأفراد والجماعات. فالعلم الاجتماع البنائي يتهم على سبيل المثال بكيفية تأثير طبقة الفرد وعائلته (أي الوضع الاجتماعي– البنائي للفرد) على احتمالات نجاحه في المدرسة أو حصوله على وظيفة جيدة (عبد الجواد، 2002: 52).

وهذا السياق ينطبق على الوظيفية صفة بنائية الإجماع، لأنها تؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه **الاتفاق (الإجماع)** بين الناس على القيم الأخلاقية في المحافظة على النظام الاجتماعي. بمعنى تقوم الوظيفية بدور المحفز لتحقيق صورة المحافظة والثبات داخل المجتمع، فإنها تسعى (**الوظيفية**) إلى دفع المؤسسات الاجتماعية إلى الاستمرار في التواجد داخل النسق الاجتماعي للقيام بدورها الوظيفي بإشباع وسد الحاجات المرتبطة بالنظام الاجتماعي. وتتمثل وظيفة عالم الاجتماع في محاولة كشف الآثار الإيجابية أو الجيدة والتأثيرات المرتبطة بنظام ما وترتبط هذه الوظيفة بالتبرير التلقائي للنظام القائم المستمر في مجتمع ما، وهذا يوضّح أن كل الترتيبات الاجتماعية في مجتمع ما لا بد أن يكون لها فائدة معينة وإلا لا ينبغي أن تستمر في التواجد. ومن جانب آخر وفي ذات السياق البنائي تؤكد

الماركسية على الصراع بدلاً من الإجماع في المجتمع، ومن الملامح المميزة للمداخل النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع البنائي أنها تسعى إلى التفسيرات العلمية للسلوك الاجتماعي (عبد الجواد، 2002: 52).

- **منهجياً**، يعتمد علم الاجتماع البنائي على منهجية التفسير (***Explication***) في دراسة الظواهر المجتمعية، على أساس ارتباطها السببي والعلّي. بمعنى دراسة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ضمن رؤية تجريبية استقرائية وعلمية، بغية تحصيل القوانين والنظريات، أو اختزال مجموعة من الظواهر في أقل عدد من العمليات المنطقية الصارمة. ومن ثم يعتبر التفسير من أهم مبادئ الفكر العلمي أو الفكر الوضعي الموضوعي. لذا تشير كلمة السوسيولوجيا إلى هذا الجانب التفسيري الوضعي، بالربط بين مفهومين متضامين هما: **علم ومجتمع**. بمعنى أن علم الاجتماع البنائي يدرس الظواهر المجتمعية دراسة علمية موضوعية، باستجلاء العلاقات السببية والارتباطية بين المتغيرات المدروسة، سواء أكانت مستقلة أم تابعة (حمداوي، 2017: 20). وفي النهاية يمكننا تعريف **علم الاجتماع البنائي** بأنه " العلم الذي يدرس بناء الظواهر الاجتماعية والثقافية وتكوينها وأثرها على أفراد المجتمع، ويتم ذلك من دراسة الأنماط البنائية المهمة للجماعات والنظم التي ترتب السكان طبقياً، وتنظم علاقاتهم، والأنماط البنائية المهمة للأنساق الثقافية، وأنماط الشخصية وأبنيتها "(السمالوطي، 2007: 38). ومن أهم منظورات هذا الاتجاه: (**الوضعية** يمثلها: أوغست كونت، إميل دوركايم. **الماركسية** يمثلها: كارل ماركس. **العضوية** يمثلها: هربرت سبنسر. **الوظيفية – البنائية** يمثلها: تالكوت بارسونز، روبرت ميرتون**)**.

2- علم الاجتماع التأويلي ***interpretive sociology***:

يهتم بالدرجة الأولى بكيفية قيام الأفراد والجماعات بتأسيس المجتمع وإضفاء معنى عليه ومعايشة الحياة فيه، بدلاً من الاهتمام بكيفية تأثير المجتمع على الأفراد والجماعات (عبد الجواد، 2002: 51). بمعنى آخر تمثل المعاني التي ينتجها الأفراد في تفاعلاتهم جوهر الأطروحة الأساسية لعلم الاجتماع التأويلي فيمكن اعتباره اتجاهاً في تأويل المعنى أساساً (الحوراني، 2008: 25).

يركز هذا التحليل السوسيولوجي (**قصير المدى**) على الأنساق الاجتماعية باعتبارها نتاجاً إنسانياً يتشكل عملياً بموجب تفاعلات الأفراد مع بعضهم البعض وهذه الفكرة تقف على الجانب الآخر من الوجود الاجتماعي الذي ركز عليه علم الاجتماع البنائي(الحوراني، 2008: 25). وفي هذا الصدد نجد أن علم الاجتماع التأويلي يشتمل على **أربعة مكونات أساسية**، وهي كالآتي(الحوراني، 2008: 25): **الأول** التركيز على تفاعلات الوجه لوجه الفاعلين الاجتماعيين والتواصل البين ذاتي أكثر من التركيز على الوحدات الاجتماعية الكبرى المجردة كالطبقات. **الثاني** التركيز على المعاني أكثر من الوظائف ولذلك يحاول تفسير وتأويل المعاني التي يلصقها الأفراد بأفعالهم. **الثالث** يركز على الخبرة المعاشة أكثر من المفاهيم المجردة مثل المجتمع والمؤسسات. **الرابع** السلوك الإنساني ليس حتمياً أو مكتسباً، بل هو عملية اختيارية، ويتحدد السلوك في ضوء المواقف التي تواجه أفراد المجتمع وتفسيرهم للمعاني التي تحملها أفعال الكائنات الأخرى (جونز، 2010: 153- 154).

وفي حقيقة الأمر يسعى هذا الاتجاه النظري نحو الابتعاد عن أي نظرة ترى المجتمع كياناً قائماً بذاته مستقلاً عن الأفراد المكونين له والتركيز بدلاً من ذلك تركيزاً فجاً على الأساليب التي يخلق بواسطتها البشر عالمهم الاجتماعي (الحوراني، 2008: 25). بمعنى آخر في **علم الاجتماع التأويلي** يتم التنكر لكل القوى الخارجية التي يمكنها أن تمارس تأثيراً على الأفراد وتوجه سياقات المعنى في تفاعلاتهم باعتبارهم هم من يشكلون الحقيقة الاجتماعية(الحوراني، 2008: 25- 26). أي الناس يتجهون في حياتهم من الذات إلى خارجها مؤكدين أن الأفراد هم الذين يشكلون المجتمع، من خلال التأكيد على أهمية المعاني للاتصال بما يشمله من لغة وإيماءات وإشارات، بالإضافة إلى التوقعات التي تكون لدى الآخرين عن سلوكنا في ظروف مواقف معينة خلال عملية التفاعل الاجتماعي (جونز، 2010: 154- 156).

يعتمد علم الاجتماع التأويلي على **منهجية** فهم الفعل الاجتماعي وتأويله، مع تفسير هذا الفعل المرصود سببياً بربطه بالآثار والنتائج. ويقصد بالفعل سلوك الفرد أو الإنسان داخل المجتمع، مهما كان ذلك السلوك ظاهراً أو مضمراً: ادراً عن إرادة حرة أو كان نتاجاً لأمر خارجي. ومن ثم، يتخذ هذا الفعل- **أثناء التواصل والتفاعل**- معنى ذاتياً لدى الآخر أو الآخرين، مادام هذا الفعل الاجتماعي مرتبطاً بالذات والمقصدية (حمداوي، 2017: 56). وهنا ينتقل علم الاجتماع التأويلي من عالم الأشياء الموضوعية إلى الأفعال الإنسانية. أي انتقل من الموضوع إلى الذات، أو من الشيء إلى الإنسان. كما تجاوز المقاربة الوضعية نحو المقاربة الهيرمونيطيقية التي تقوم على الفهم والتأويل الذاتي الإنساني. وبهذا قد أحدث قطيعة ابستمولوجية، ضمن مسار علم الاجتماع، بتأسيس مدرسة الفعل الاجتماعي أو المدرسة التأويلية (حمداوي، 2017: 56- 57).

ومن أهم منظورات هذا الاتجاه: **نظرية الفعل الاجتماعي** يمثلها ماكس فيبر. **التفاعلية الرمزية** يمثلها: جورج هربرت ميد، جورج بلومر. **الاثنوميثودولوجيا** يمثلها: هارولد جارفنكل، **الفينومينولوجيا** يمثلها: أدموند هوسرل، ألفرد شوتز، **التبادل الاجتماعي** يمثلها: جورج هومانز، بيتر بلاو. **نظرية الفعل التواصلي** يمثلها: يورغن هابرماس. وفي النهاية نلاحظ أن ثمة منهجين مهيمنين في علم الاجتماع: منهجاً علمياً موضوعياً يتكئ على التفسير السببي والعلّي، ومنهجاً ذاتياً إنشائياً تأملياً وأخلاقياً وتأويلياً يقوم على الفهم. ويعني هذا أن ثنائية الذاتية والموضوعية حاضرة في مجال دراسة علم الاجتماع العام.

المبحث الثاني- المداخل النظرية لدراسة البنية والفعل

يكاد يجمع علماء الاجتماع على أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع في ظواهره ونظمه وبنيته والعلاقات بين أفراده دراسة علمية وصفية تحليلية ونقدية، الغرض منها الوصول فهم الوظيفة التي تؤديها هذه الظواهر واستخلاص القواعد والقوانين العامة التي تحكمها. وهذا يعني أن موضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو المجتمع الإنساني، وأن ما تطرحه الجماعات الإنسانية من ظواهر ومسائل اجتماعية هي مجال الدراسات الاجتماعية، ويقوم علم الاجتماع بدراسة تلك الجماعات من حيث هي مجموعات من الأفراد انضم بعضهم إلى بعض بعلاقات اجتماعية تختلف عن الفئات الإحصائية التي تشير إلى أفراد لا رابط بينهم. وعلم الاجتماع، من هذا المنظور يسعى إلى معرفة الحياة الاجتماعية، عن طريق الحصول على بيانات صادقة من الواقع الاجتماعي بوسائل وأدوات تتطور مع تطور العلوم ذاتها، فالعلم مجموعة من المعارف وطريقة للعمل على حد سواء، والظواهر الاجتماعية تخضع للبحث العلمي الدقيق إذا ما اتبع في دراستها منهج علمي يماثل في أسسه ومنطقه ما هو معتمد في مجالات علمية أخرى.

وهكذا يعالج الباحث في علم الاجتماع الأفعال الاجتماعية ذات المعاني المشتركة، والأشكال التي تتخذها العلاقات المتبادلة في الحياة الاجتماعية، بقصد البحث عن الظواهر والنظم الاجتماعية والكشف عن المبادئ التي تحدد طبائعها، ليصل الباحث الاجتماعي إلى مقارنة البيانات الإحصائية من جوانبها المختلفة وفي أوقات متعددة، وبذلك تتضح له معالم الحياة الاجتماعية والوقائع الاجتماعية، ويتعرف على النظم السائدة، فيمكنّه ذلك من إصدار الأحكام والقواعد والقوانين العامة التي تخضع لها تلك الظواهر.

والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها بصفة عامة من خلال توصيفنا لموضوع علم الاجتماع هي أن علم الاجتماع يبحث بشكل أساسي في الاجتماع الإنساني وظواهره لكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي الصفات المقومة لهذه الظواهر؟ وما هو تعريف الظاهرة الاجتماعية؟

يعرف دوركايم **الظاهرة الاجتماعية** " هي كل ضرب من السلوك ثابت كان أم غير ثابت. يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد أو هي كل سلوك يعم المجتمع بأسره، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور

التي يتشكل بها في الحالات الفردية " (دوركايم، 1988: 68- 69). أما عن **خواص الظاهرة الاجتماعية**، فإنها تتميز بما يلي (عبد الجواد، 1983: 19- 20): **الأولى**: **عامة وجماعية** وليست فردية. أي الظاهرة الاجتماعية تتصف بالعمومية والانتشار أي يشارك فيها معظم أفراد المجتمع وهذا الصدد يقول دوركايم: **" ما من حادثة إنسانية إلا ويمكن أن نطلق عليها اسم الظاهرة الاجتماعية** "(دوركايم، 1988: 50). **الثانية:** كما تتميز الظاهرة الاجتماعية **بالموضوعية**، أي أن لها وجود مستقل، حيث توجد خارج شعور الأفراد، وهي أسبق في الوجود من الفرد، وليست من صنعه، فهو يستقبلها تامة التكوين، ومن هنا اختلافها التام عن الظاهرة النفسية، وغيرها من الظواهر البيولوجية والتاريخية، وغير ذلك من الظواهر. **الثالثة**: كما تتصف **بالقهرية** حيث تنطوي الظاهرة الاجتماعية على قوة قاهرة، تفرض على أفراد المجتمع أنواعاً من السلوك والتفكير والعواطف، وتضع لهم قوالب محددة، يصبون فيها سلوكهم وتفكيرهم وعواطفهم. فإذا حاول الفرد الخروج على أي ظاهرة اجتماعية، شعر برد فعل ضاغط وقاهر، يقوم به المجتمع ضده. ويقول دوركايم في هذا الصدد: "إني لا أشعر بهذا القهر، أو لا أكاد أشعر به، حين استسلم له بمحض اختياري... إن هذا القهر يؤكد وجوده بقوة، متى حاولت مقابلته بالمقاومة ". **الرابعة**: الظاهرة الاجتماعية **نسبية** ومتغيرة من حيث الزمان والمكان. فالزواج مثلاً يختلف من حيث تطور أشكاله على مر العصور، كما أنه يختلف من مجتمع لآخر من حيث عدد الأزواج والزوجات، ومن حيث مراسم وتقاليد الزواج. **الخامسة**: الظاهرة الاجتماعية **معقدة**، أي لا يمكن إرجاعها لسبب واحد لأنها تعود لعوامل متعددة ساهمة في تكوينها. **السادسة**: الظاهرة الاجتماعية **مكتسبة** فيتم تنشئة الأفراد عليها داخل المجتمع، ومن تبادل الآراء واتصال وجهات نظرهم، وانصهار رغباتهم وإراداتهم. **السابعة**: تمتاز الظاهرة الاجتماعية **بصفة الجاذبية** وهي صفة أضافها دوركايم على الرغم من أنها تتصف بالجبر والالتزام. وللجاذبية حسب دوركايم نوعان: **لا شعورية**: أن الأفراد يعتادون عليها، ومتى اعتاد الفرد على الشيء فإن هذه الشيء يصبح سهلاً ميسوراً على الفرد، بل محبب إلى نفسه. أما الثانية **شعورية**: وهي تتردد من وقت إلى لآخر، وفي مناسبات معينة كما هو الحال في الاحتفالات والأعياد وغيرها. هذه هي أهم الخصائص المميزة للظاهرة الاجتماعية التي أستأثر بدراستها علم الاجتماع وجعل منها موضوعاً وميداناً ومجالاً لدراساته وبحوثه.

وفي المقابل يمكننا القول إن موضوع علم الاجتماع المجتمع بحد ذاته الذي يتكون من النظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التي نعيش فيها حياة مركزة ومكثفة. ومن الملاحظ أن تلك العلاقات تتسم بأنها ملموسة ومجردة في الوقت نفسه (تشيرون، وبراون، 2012: 19). كما يسعى عالم الاجتماع إلى الذهاب إلى أبعد من مجرد الوصف البسيط لبعض الوقائع المحددة والمنفصلة عن بعضها، وذلك بهدف التوصل إلى مستوى مختلف من التحليل. أي أن علم الاجتماع عموماً يسعى إلى تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال بلورة أسباب مقنعة لوجود ظاهرة اجتماعية ما. والحقيقة أن الغرض من وراء تفسير الظواهر الاجتماعية هو أن نصبح قادرين على التنبؤ بالأنماط التي ستظهر في المستقبل حتى نستطيع التأثير في السياسات الاجتماعية التي من شأنها أن تحدث تغيرات إيجابية في تلك الأنماط.

بذلك يعتبر علم الاجتماع بمثابة محاولة لفهم المجتمع، وأحد طرائق فهم موضوع هذا العلم أن ننظر في بعض المسائل الرئيسية التي يثيرها. ولا تزال المسائل والمشكلات التي أثارها مؤسسو علم الاجتماع هي في جوهرها المسائل والمشكلات التي يثيرها علماء الاجتماع اليوم. وفي هذا السياق سنسعى إلى إعطاء فكرة عن منظورات علم الاجتماع ومجالاته، ثم ننظر في بعض المسائل الرئيسية لهذا العلم. وهنا يجب أن نشير أن جميع القضايا التي أثارها الرواد الأوائل وخاصة في علم الاجتماع البنائي (أي النظريات الشاملة)، لا تختلف من حيث المتغيرات التي يتشكل منها بناء المجتمع أو واقعه، حيث تنحصر تلك المغيرات في (**المتغيرات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، والسياسية**). لكنها تختلف من في تحديد المتغيرات المحورية أو المتغيرات المستقلة التي تلعب دوراً أساسياً تحديد

طبيعة التفاعل الاجتماعي وشكل البناء الاجتماعي، كما أنها تختلف في اتجاه العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، واتجاه التفاعل بينها. فعلى **سبيل المثال** سنجد أن الماركسية- نسبةً إلى مؤسسها كارل ماركس- تعطي الأولوية للمتغيرات الاقتصادية وترى أنها مرجعية انطلاق السببية، وأنها تؤثر على التفاعل الاجتماعي وكافة المتغيرات الأخرى. على حين يؤكد ماكس فيبر على المتغيرات الثقافية، بينما يذهب إميل دوركايم إلى إبراز دور وفاعلية المتغيرات الاجتماعية (ليلة، ب. ت: 131). وعلى العموم نجد أن جميع الرواد الأوائل حاولوا الإجابة عن القضايا والمسائل الأساسية في علم الاجتماع التي تتمحور حول دراسة وتحليل وتفسير المجتمع البشري من حيث تكوينه وخصائصه والمتغيرات الفاعلة في تشكيل طبيعته الأولية. وذلك بالاعتماد على الإجابة عن المسائل السبعة التالية: (1) مما يتكون المجتمع؟ (2) كيف يقوم المجتمع بأداء وظائفه؟ (3) لماذا تكون بعض الجماعات أكثر قوة من جماعات أخرى؟ (4) ما الذي يسبب التغير الاجتماعي؟ (5) هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟ (6) ما علاقة الفرد بالمجتمع؟ (7)ما الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟

فالسؤال الأول " مما يتكون المجتمع؟ " هو في حقيقة الأمر " ما هو بناء المجتمع بعينه ككل؟ ". أما الأسئلة (الثاني، والثالث، والرابع، والخامس)، فهي أسئلة فرعية عن السؤال الأول وفيما يتعلق بالسؤال الرابع نجد أن الإجابة تتعلق بـ " أين يقف هذا المجتمع في تاريخ البشرية؟ ". أما السؤال السادس: " ما علاقة الفرد بالمجتمع؟ " فهو يعبر عن العلاقة القائمة بين الفرد أو الذات والمجتمع ككل في من يشكّل الحقيقة الاجتماعية. وينحصر السؤال السابع بالكشف عن طبيعة المتغيرات التي يتشكل منها بناء المجتمع أو واقعه، بغرض فهم العمليات الاجتماعية وحل القضايا والمشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تعترض أفراد المجتمع (عبد الجواد، 2002: 135-136). وفي النهاية سنتعرض باختصار شديد للرؤى التي قدمها علم الاجتماع في محاولته لدراسة البنية والفعل، وهي كالآتي:

1. المجتمع يقوم على الصراع

يميل علماء الاجتماع الذين يُطبِّقون نظريات الصراع إلى التأكيد على أهمية البنى في المجتمع مثلما يفعل الوظيفيون كما أنهم يطرحون " نموذجاً " نظرياً شاملاً لتفسير عمل المجتمع. غير أن أصحاب المنظور الصراعي يرفضون تأكيد الوظيفيين على الإجماع (جيدنز، 2005: 75). ينطلق هذا التفسير من أن المجتمع قائم على الصراع من التقسيمات والفروق بين أفراد المجتمع (التفاوت الطبقي). فثمة اعتقاد أن علاقات القوة تؤدي إلى خلق بناء اجتماعي معين يكون مكرساً لخدمة مصالح يؤدي إلى نشوب الصراع بين هذين الفريقين. ويلاحظ أن الفروق في القوة يمكن أن توجد بين الرجال والنساء، أو بين الكبار في السن والشباب، أو بين الجماعات الإثنية المختلفة، أو بين الطبقات الاجتماعية كما هو الحال تحديداً في النظرية الماركسية التقليدية أو المحدثة. كما أنه من الممكن أن يوجد نوع من التفاعل والتداخل المعقد بين كل هذه الفئات جميعاً، يتسم بالدينامية والتغير كلما نما المجتمع وتطور (تشيرون، وبراون، 2012: 26).

2. المجتمع يقوم على الإجماع

يرى هذا المنظور أن المجتمع نظام معقد تعمل شتى أجزائه سوياً لتحقيق الاستقرار والتضامن بين مكوناته، ووفقاً لهذه المقاربة فإن على علم الاجتماع استقصاء علاقة مكونات المجتمع بعضها ببعض وصلتها بالمجتمع برمته (جيدنز، 2005: 74). ينطلق هذا التفسير من أن المجتمع يقوم على فكرة الإجماع من حتمية وجود اتفاق صريح في المجتمع إذا كان يراد أن تسير أموره بسلاسة وكان المطلوب أن ينصاع الناس عموماً للقواعد الموضوعية، وأن يتبنى أفراد ذلك المجتمع توجهات وقيماً متشابهة. ويرى أن أسس قيام المجتمعات تنهض على وجود أساليب مشتركة من

الجميع لتنظيم الحياة التي يعيشونها. ولذلك يمارس أفراد المجتمع أدوراهم ومسؤولياتهم بطريقة تكون محل إجماع منهم، على اعتبار أنهم يتفقون بشكل إيجابي على طرق الفعل وأساليب السلوك. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى توفر إجماع عام في المجتمع بحيث لا تصبح هناك ثمة حاجة إلى ممارسة أي قهر (تشيرون، وبراون، 2012: 76).

3. المجتمع يقوم على الفعل الاجتماعي والتأويل والمعنى

يرفض علماء الاجتماع الذين يتبنون منظور الفعل التأويلي فكرة تأسيس أي نظرية في المجتمع على تصور ينظر إلى المجتمع ككيان كلي واحد. إذ يرى أصحاب هذا التفسير أن الفعل الاجتماعي نفسه هو الذي يخلق المجتمع، ويعمل على استمراره، كما يعمل على تجديده وإعادة إنتاجه باعتبار أن الأفراد هم الدين يشكلون الحقيقة الاجتماعية. وهذا يعني أن البناء الدينامي (المتغير) للمجتمع يتخلق من خلال الفعل والتفاعل الاجتماعيين في الحياة اليومية التي يعيشون وينغمسون فيها أفراد المجتمع. لذا يصر هذا التفسير على أن علم الاجتماع يجب أن يسعى إلى دراسة الطبيعة العملية للتفاعل الاجتماعي، والطرق التي يمارس بها الناس عملية خلق المعاني على أفعالهم، مما يساعدنا على فهم حياتنا بشكل أفضل. ولذلك يركز هؤلاء المفكرون اهتمامهم على العناصر الصغرى (الميكروسوسيولوجي) للتفاعل الاجتماعي (تشيرون، وبراون، 2012: 93- 94). ويشار إلى فيبر في أكثر الأحيان باعتباره أول الداعين إلى تنبي منظور الفعل الاجتماعي، فرغم أنه اعترف بأهمية البنى الاجتماعية مثل الطبقات والأحزاب السياسية وأصحاب المكانة وآخرين، فإنه اعتقد في الوقت نفسه أن الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هي التي تخلق مثل هذه البُنى (جيدنز، 2005: 76).

4. المجتمع يقوم على الهيمنة الذكورية

يسعى هذا التفسير إلى فهم وضع الرجل والمرأة في المجتمع على المستوى النظري والعلمي من أجل تحقيق المساواة والعدالة للمرأة في المجتمع، " ومن هنا أصبحت النظريات النسوية منشغلة بالمشروع السياسي لتوضيح كيفية فهم الظروف الاجتماعية التي تعيش المرأة حياتها فيها، إتاحة الفرصة لإعادة بناء عالمهم الخاص، والتقدم المحتمل في طريق الحرية أو التحرر " (جونز، 2010: 139). يقوم جوهر التحليل لهذا الاتجاه على أن الرجال يستأثرون بنصيب من القوة والامتيازات، والحرية، والحقوق في المجتمع أكبر من مما تحوزه النساء، وأنهم يستطيعون بفضل ذلك أن يحققوا الهيمنة على النساء في مجالات عديدة كالعمل وقضاء وقت الفراغ ومؤسسات التعليم. ترتبط توجهات المدارس النسوية بتصور مدى التقسيمات والفروق بين النوعين (الذكور– الإناث) وفي طرق التعامل معها. لذا يحاول أصحاب هذا التفسير أن يفهموا المجتمع من منظور نسوي، وأن يستخدموا مثل هذ المعرفة بشكل إيجابي لبناء محاولة تقاوم قهر الواقع للمرأة والتحيز الذي يمارس ضدها في الحياة اليومية. صحيح أن أصحاب هذا التفسير استطاعوا تطوير بعض المقولات النظرية إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم في ممارسة بحوثهم وترويج آرائهم. ويرجع ذلك إلى أن النسويين لا يتفقون على طرق تفسير وتوضيح خضوع النساء، أو كيفية إمكانية تحرير النساء والمؤكد أننا نصادف مجالاً عريضاً من التوجهات والنظريات النسوية. ومرد ذلك التعدد النظري إلى أن تزايد الوعي قد نجم عن الفروق والاختلافات بين النساء أنفسهن. وقد تعود هذه الاختلافات إلى الفروق الطبقية، والإثنية، والعمرية، والجنسية التي يمكن أن يفوق أثرها أثر النوع في حياة الفرد. لهذا السبب لم يعد من الملائم الحديث عن نظرية نسوية واحدة (تشيرون، وبراون، 2012: 126- 127- 128).

5. المجتمع يقوم على الفعل التواصلي

يستند هذا التفسير في نظرته للمجتمع على الفعل التواصلي المرتكز بدوره على العقلانية التواصلية، التي تمارسها " ذات قادرة على الكلام والفعل بهدف التوجّه نحو التفاهم بين الذوات " (حسن، 2009: 143)، مما يؤدي حكماً إلى عدم اللجوء إلى العنف أو إلى إلغاء الآخر والسيطرة عليه، وذلك بفضل قدرة " الفعل التواصلي الذي يحدد العلاقات داخل مجالات عمومية قائمة على المناقشة والحوار متخذةً من المبادئ الأخلاقية أساساً لها، أطلق عليها هابرماس أخلاقيات المناقشة " (فياض، 2010: 201)، التي تحكم العملية التواصلية حسب معايير متفق عليها (أبو السعود، 2002: 100). ولكن تلك الأخلاقيات ليست مذهباً ولا نسقاً من القيم والمعايير الجامدة أو الثابتة (علوش، 2013: 85)، والدليل على ذلك، في أنه إذا تشكك أحد المشاركين في العملية التواصلية في الدقة المعيارية لتعبير ما، أو إذا تعرضت أحد ادعاءات الصلاحية للشك، أو لم يستطع المشاركون في التواصل تبريرها أو الدفاع عنها بالحجج العقلانية، فإن ادعاءات الصلاحية نفسها تصبح موضع سؤال، مما يؤدي إلى اختلال التواصل أو توقف، وفي هذه الحالة لا بد للمشاركين في التواصل إعادة فحص تلك الادعاءات من جديد ومراجعتها مراجعة نقدية لتصحيح أخطائها، ومعنى ذلك أن العملية التواصلية تخضع لما يسمى بديمقراطية الحوار (أبو السعود، 2002: 104).

وهكذا يعتمد هذا التفسير على البعد التواصلي اللغوي والتفاهم العقلاني الهادف، الذي يؤدي بالأطراف المشاركة بالعملية التواصلية إلى محاولة تحقيق نوع من الاتفاق والإجماع المتبادل حول القضايا المطروحة للحوار، " وفقاً لشروط وقواعد أخلاقية تنفي قهر الذوات أو السيطرة عليها أو خداعها مما يتيح لهم الفرص بالتساوي للمشاركة في الحوار والنقاش وصنع القرار " (النور، 2012: 41)، " كما أن الإجماع لن يتم الوصول إليه إلا عن طريق قوة الأطروحة الأفضل " (أبو السعود، 2002: 104).

وفي النهاية تعتبر هذه المداخل، مداخل أحادية الجانب في تناولها لدراسة موضوع علم الاجتماع، الذي يسعى إلى فهم وتفسير السلوك الاجتماعي، كما أنها تعتبر مداخل نظرية قاصرة عن إدراك حقيقة هذا السلوك بكليته لاعتمادها أم على البنية أو الفعل فقط في دراساتها السوسيولوجية. لذا سنسعى من خلال الفقرة التالية إلى توضيح رؤية نظرية التشكيل البنائي لفهم طبيعة المجتمع الإنساني باعتبارها رؤية سوسيولوجية تكاملية تتجاوز الأسبقية والخلاف الحاد بين علم الاجتماع التأويلي الذي يركز على الفاعل وعلم الاجتماع البنائي الذي يركز على الأشياء الاجتماعية.

المبحث الثالث- نظرية التشكيل البنائي عند جيدنز

إن إحدى الطرق التقليدية **في تقسيم النظريات الاجتماعية** (كما ذكره سابقاً) هي التفريق بين **النظريات الكلية والنظريات الفردية، الأولى** تبدأ بالمجتمع ككل، معتبرة إياه شيئاً أكبر من مجموع المكونين له، وعلى هذا ترى أفعال الأفراد باعتبارها أفعالاً يحددها المجتمع الذين يشكلون جزءاً منه. أما النظريات **الثانية** فإنها تبدأ بالأفراد وترى المجتمع نتاجاً لأفعالهم. وهناك **اتجاه ثالث (توفيقي)** يرى أن كلتا العمليتين تجريان سوية في آن واحد أي أن الأفراد يخلقون المجتمعات والمجتمعات تخلق الأفراد، ومن رواد هذا الاتجاه **أنتوني جيدنز** (كريب، 1999: 39). يدل ذلك إلى أن علماء الاجتماع اختلفوا قديماً وحديثاً في تحديد مصدر التأثير الرئيسي في **السلوك البشري**، أهو البنى الاجتماعية من مؤسسات اجتماعية وعلاقات مُؤسسة؟ أم الفاعلية الفردية الهادفة؟

يمكن لنا النظر إلى **نظرية التشكيل البنائي** ***Structuration theory*** عند أنتوني جيدنز باعتبارها إسهاماً مهماً في طرح رؤية نظرية لحل إشكالية اجتماعية قديمة، هي **إشكالية البنية- الفاعلية** (***Structure- Agency***)، من خلال سعيها إلى تحقيق التكامل بين منظورات علم الاجتماع البنائي والتأويلي، بهدف ردم الفجوة الظاهرة بين البنية

والفعل. وفي هذا السياق يؤمن جيدنز أن الفعل له أهمية في تشكيل البنية الاجتماعية، كما يعترف بالمقابل بدور البنية الاجتماعية في تغيير شكل الأفعال والممارسات.

طرح جيدنز هذه النظرية في **سبعينيات القرن الماضي**، إلا أنها ظهرت في شكلها الأكثر تطوراً في كتابه ***the Society constitution, outline of the theory of structuring*** عام 1984 ذلك الكتاب الذي يحمل عنواناً فرعياً هو: **موجز لنظرية التشكيل البنائي** (عبد الجواد، 2002: 366). كما حاول جيدنز في هذا الكتاب أن يذهب بعيداً إلى القول بأن كل بحث في العلوم الاجتماعية أو التاريخ ينشغل بربط الفعل بالبناء. ولا معنى للقول بأن البناء يحدد الفعل أو العكس.

استند جيدنز في صياغة نظريته عن التشكيل البنائي إلى روافده فكرية ومرجعية مختلفة منها نظرية الفعل الاجتماعي، التفاعلية الرمزية، الظاهراتية، الاثنوميثودولوجيا، إلا أن التأثير الماركسي بدى واضحاً وقوياً فيها، وهو يرى أن كتابه **تكوين المجتمع** تجسيد متواصل "للفكرة الأساسية المتعلقة بإنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية التي تبدو متسقة مع الأنطولوجيا الماركسية للممارسة" (جيدنز، 2000: 210) من خلال مقولة **كارل ماركس** الشهيرة "**الناس يصنعون تاريخهم، ولكنهم لا يصنعوه بالطريقة التي ترضيهم، فهم يصنعون التاريخ في ظل ظروف يختاروها بأنفسهم، ولكنها ظروف تنتقل إليهم من الماضي**" (جوردون، 2008: 83). هكذا كتب ماركس في عبارته الشهيرة وهذا يوضح أن البشر بالتأكيد مقيدون بظروفهم المادية، ولكن هذه القيود لا تحرمهم من الاختيار أو المبادرة.

اهتم جيدنز بقضية الربط بين الظواهر علم الاجتماع البنائي ***Structural sociology*** (الماكرو- سوسيولوجي/ الجماعات الاجتماعية الكبرى)، وعلم الاجتماع التأويلي ***Interpretative sociology*** (الميكروي – سوسيولوجي/ الجماعات الاجتماعية الصغرى). إلا أنه في حقيقة الأمر لم يستخدم مفهومي (الكبرى والصغرى) لعدة أسباب أهمها ما يلي: **الأول**: يرى أن هذين المفهومين كانا مجالاً للخلاف بين علماء الاجتماع، وهو لا يعتقد أن أحدهما يجب أن يكون له الأفضلية على الآخر. أما **الثاني**: أنه حتى عندما لا يكون هناك صراع بين النظريات الكبرى والصغرى، إلا أن ثمة اتجاه إلى تطوير تقسيم غير وظيفي للعمل بين نظريات علم الاجتماع، بمعنى أن نظريات مثل التفاعلية الرمزية، الاثنوميثودولوجيا (**منهجية الحياة اليومية الشعبية**) تنزع إلى التركيز على أنشطة الفاعلين الأحرار، في حين تكرس نظريات مثل الوظيفية البنائية اهتمامها بالقيود الاجتماعية التي يفرضها البنائي الاجتماعي. وفي نهاية الأمر يرى جيدنز أن التمييز بين النظريات الصغرى والكبرى ليس مفيداً (عبد الجواد، 2002: 366).

سعى جيدنز من خلال نظريته عن التشكيل البنائي (**ثنائية البنية**)* إلى تنظير رؤية سوسيولوجية تكاملية تتجاوز الأسبقية والخلاف الحاد بين علم الاجتماع التأويلي الذي يركز على الفاعل وعلم الاجتماع البنائي الذي يركز على الأشياء الاجتماعية. ووفقاً لنظرية التشكيل البنائي إن المجال الرئيسي للدراسة في العلوم الاجتماعية ليست هي خبرة الفاعل الفرد، وليس هي وجود أي شكل من أشكال الوحدة المجتمعية الكاملة، **إنما الممارسات الاجتماعية المنتظمة عبر الزمان والمكان**. وهذا يعني أن البنى تشكل ممارسات البشر، لكن ممارسات البشر تشكل البنى أيضاً

* طرح جيدنز مفهوم " **ازدواجية البنية** "، ومفاده أن البنية هي الوسيط الذي تؤثر من خلاله الفاعلية الفردية، وهي نتاج ذلك التأثير في الوقت نفسه. يرى جيدنز أن البنية تشكل وسيطاً للفاعلية بفضل الذاكرة التي يعتمد عليها الفاعلون في ممارسات اجتماعية، في حين تنتج البنى ذاتها عن تلك الممارسات سواء كانت واعية أو غير واعية، لتغدو البنية وسيطاً جديداً لممارسات فاعلين آخرين، فيما يشكل دورة من الهيكلة. ويمكن القول، إن جيدنز لم يؤكد الدور المؤثر لكل من البنية والفاعلية فحسب، بل تجاوز الرؤية الثنائية التي تعتبرهما ضدان متعارضان إلى رؤية ازدواجية تؤمن بعلاقة تبادلية بين هذين المؤثرين، واستهدف فهم السلوك الاجتماعي البشري عبر دراسة العمليات الحادثة خلال تفاعلهما معاً.

(وتعيد إنتاجها) ومن وجهة النظر هذه، لا تكون الفاعلية البشرية والبنية متعارضتين، بل تفترض إحداهما الأخرى في حقيقة الأمر (سيول الابن، 2019: 120- 121).

يتخذ جيدنز من الأنشطة الاجتماعية نقطة البداية بالنسبة له، إلا أنه يصر على أن تلك الأنشطة متكررة، أي أن الأنشطة لا تظهر إلى الوجود بواسطة الفاعلين الاجتماعيين، ولكنها تتجدد بواسطتهم من خلال الوسائل الفعلية التي يعبرون بها عن أنفسهم كفاعلين (عبد الجواد، 2002: 367). ويقوم الفاعلون في أنشطتهم ومن خلالها بإنتاج الظروف التي تجعل هذه الأنشطة محتملة الحدوث. ويهتم جيدنز بالوعي أو الانعكاسية، إلا أن الفاعل الإنساني بانعكاسيته لا يكون واعياً بذاته فحسب، ولكنه يراقب أيضاً التدفق المتواصل للأنشطة والظروف. وقد أتاحت أنطولوجية الزمان والمكان لجيدنز أن يدرس التمييز بين الظواهر الكبرى والصغرى بطريقة تاريخية ديناميكية (عبد الجواد، 2002: 367).

يبدأ جيدنز بالفاعلين الذين يراقبون أنشطتهم بصفة مستمرة بالإضافة إلى بيئاتهم الطبيعية والاجتماعية. ويكون الفاعلون قادرين على الفهم المتواصل لأسباب أفعالهم. ولدى الفاعلين دوافع الفعل، وهذه الدوافع تحتوي على الرغبات التي تحث على الفعل. وعلى الرغم من أن مراقبة الانعكاسية والترشيد يتضمنها الفعل بصفة مستمرة، فإنه من الأفضل أن نفكر في الدوافع على أنها بمثابة قوة **دافعية للفعل** *(عبد الجواد، 2002: 367- 368). وتحدد الدوافع الغايات العامة للفعل، إلا أن معظم أفعالنا لا تحركها الدوافع بشكل مباشر. والدوافع لا شعورية بشكل عام، إلا أنها مهمة بالنسبة للسلوك الإنساني. وفيما يتعلق بالوعي يميز جيدنز بين الوعي الخطابي (القدرة على التعبير عن الأشياء بالكلام)، وبين الوعي العملي (ما يتم القيام به دون القدرة على التعبير عنه بالكلام). ويرى جيدنز أن الوعي العملي له أهمية خاصة بالنسبة لنظرية التشكيل البنائي، وهو الاهتمام الذي تشترك فيه تلك النظرية مع النظريات الصغرى الذاتية مثل التفاعلية الرمزية والمنهجية الشعبية، وهو نفس الاهتمام الذي تتجاهله النظريات الكبرى مثل الوظيفية البنائية والبنيوية وينتقل جيدنز من الفاعلين إلى الفعل، أي الأشياء التي يقوم الفاعلون بها. ولا يتعلق الفعل بنوايا الفاعلين، ولكنه يتعلق بما يقوم به الفاعلون فعلاً: يتعلق الفعل بالأحداث التي يصوغها الفرد. وما حدث لم يكن ليحدث ما لم يتدخل فيه الفرد، وقد بذل جيدنز جهداً واضحاً ليفصل الفعل عن النوايا (**المقاصد**)، لأنه كان يريد أن يوضح أن ما ينتهي إليه الفاعلون غالباً ما يكون مختلفاً عما كانوا يقصدونه، وبعبارةٍ أخرى فإن الأفعال المقصودة غالباً ما يكون لها نتائج غير مقصودة. ويربط جيدنز **الفعل بالقوة**، بمعنى أن الفاعل لديه المقدرة على التأثير. والأهم من ذلك أن الفاعل يكف عن كونه فاعلاً إذا افتقد المقدرة على التأثير. ومن المؤكد أن جيدنز يعترف أن هناك قيوداً في العالم، إلا أن ذلك لا يعني أن الفاعلين لا خيار لهم. والقوة- في رأي جيدنز- تسبق الذاتية منطقياً، لأن الفعل يتضمن القوة أو القدرة على تغيير الموقف. ومن ثم يعترض جيدنز على النظريات **التأويلية-والبنائية**، التي تنزع إلى مطابقة القوة إما مع نية الفاعل (التفاعلية الرمزية) أو مع البناء (الوظيفية البنائية) (عبد الجواد، 2002: 368). ومن أجل توضيح القوة من خلال ثنائية البنية يشرح جيدنز: بأن القوة ليست مصدراً بذاتها مصدراً، فالمصادر هي وسائل تمارس من خلالها القوة، وهي عبارة عن ملكيات تُشيِدَ وتُبْنَى في النظم الاجتماعية، كما تستحضر ويعاد إنتاجها من قبل الفاعل الواعي في مسار التفاعل، والقوة في الأنظمة الاجتماعية التي تتمتع ببعض الاستمرارية عبر الزمان والمكان، تقيم علاقات منظمة من الاستقلال والاعتماد بين الفاعلين أو الكليات الاجتماعية في سياقات التفاعل الاجتماعي، ولكن جميع أشكال الاعتماد تقدم بعض المصادر التي يمكن من خلالها لهؤلاء

* بوصفها تشير إلى رغبات قد يكون الفاعل واعياً أو غير واعٍ بها، أو لا يصبح واعياً بها إلا بعد أن يكون قد قام بالفعل الذي يشير إليه دافع بعينه يتطابق في الواقع بشدة مع الاستخدام الدراج.

الخاضعين أن يؤثروا في نشاطات أصحاب القوة، وهذا ما يدعوه جيدنز ديالكتيك السيطرة في الأنظمة الاجتماعية (الحوراني، 2008: 68).

وفي كتابه قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع. يذهب جيدنز بشكل واضح إلى استخدام مفهوم القوة في أكثر معانيه عمومية، وهو القدرة التحويلية للفعل الإنساني، معرضاً بذلك عن اعتبار القوة قدرة الفاعل على تعبئة الموارد بهدف تحديد الوسائل لتحقيق الغايات، ولكنه يحتفظ بهذا التعريف لاستخدام أقل عمومية (جيدنز، 2000: 219). والقوة بالمعنى القدرة التحويلية للفعل الإنساني، هي قدرة الفاعل على التدخل في سلسلة من الوقائع. بحيث يفضي هذا إلى تغيير مسارها، وهي بذلك تمثل الممكن الذي يتوسط النوايا والرغبات، والتحقيق الفعلي للنتائج المستهدفة. أما بالمعنى العلائقي الضيق، فالقوة هي خاصية للتفاعل، ويمكن أن تعرف بأنها القدرة على ضمان تحقيق النتائج، حيث يعتمد تحقيق هذه النتائج على أفعال الآخرين، وبهذا المعنى يمارس البعض قوة على الآخرين، وهذه هي القوة بوصفها **هيمنة** (جيدنز، 2000: 220). بهذا الموقف النظري، يبقى جيدنز في إطار تحليلي، فهو لا يتنكر لحقيقة السيطرة التي تفضي إليها القوة. ولكن يزعم أنها ترتبط بصفة علائقية ضيقة ومحددة ويفضل بدلاً من ذلك، المعنى الأكثر شمولية الذي يتضمن إمكانية التدخل في سلسلة من الوقائع. " ويلاحظ جيدنز أن القوة قابلة للاختزان، وذلك يقتضي أن ظهور القوة إلى حيز الوجود مرتبط بالممارسة التي فقط بمعنى أن صاحب القوة، قد يمتلك المقومات والمصادر التي تهيئ له استخدام الفعلي، ولكنه يحجم عن الممارسة، فهو بإمكانه أن يستخدم قوته ويستثمرها في ظروف مواتيه بشكل أكبر، وهكذا فإن القوة ذات بعد مستقبلي. وفيما يتعلق بعلاقة القوة بالصراع، يرى جيدنز أن العلاقة بينهما علاقة اعتمادية وليست سببية، وذلك يعني أن مفهوم القوة لا ينطوي منطقياً على وجود صراع، لأن مفهوم المصالح وليس مفهوم القوة في حد ذاته هو الذي يرتبط مباشرة بالصراع والتضامن، فإذا كان ثمة تلازم في العادة بين القوة والصراع، فإن هذا لا يعود إلى أن أحدهما ينطوي منطقياً على الآخر، ولكن لأن القوة ترتبط بالسعي لتحقيق المصالح، ومصالح الناس تتعارض مع بعضها، ويرى جيدنز من ذلك أنه في حين تعد القوة خاصية لكل أشكال التفاعل الإنساني، فإن تعارض المصالح ليس كذلك " (جيدنز، 2000: 220- 221).

لا شك أن جيدنز أدرك أهمية القوة في الحياة الاجتماعية، ودورها في توجيه مسارات الفعل وأطر المعنى المرتبطة به، ولذلك فقد أكد أن القوة مستدمجة روتينياً في الممارسات الاجتماعية، كما أكد مسبقاً " بأن إنتاج التفاعل يشمل ثلاثة مكونات أساسية تكوينه كتفاعل له معنى، وتكوينه كنظام أخلاقي، وتكوينه كتفعيل لعلاقات قوة معينة. ويعتمد إنتاج التفاعل كعملية ذات معنى أولاً وقبل كل شيء على "**الاستيعاب**" المتبادل للنوايا أو المقاصد الاتصالية التي تكون اللغة هي الوسيط الأول فيها، ولكنها الوسيط الوحيد "(جيدنز، 2000: 212).

تشكل مفاهيم البناء، والنسق، وازدواجية البناء جوهر نظرية التشكيل البنائي. ويعرف البناء بأنه تلك الخصائص البنائية (القواعد والموارد) التي تسمح بعقد الصلة بين الزمان والمكان في إطار النسق الاجتماعي، وهي خصائص تجعل من الممكن للممارسات الاجتماعية الملاحظة، والتي يمكن تمييزها بصعوبة نظراً لشدة تشابهها، أن توجد عبر مجالات زمانية ومكانية مختلفة وتضفي عليها شكلاً منتظماً. ويقصد بالأنساق الاجتماعية الممارسات الاجتماعية التي يُعاد إنتاجها، أو العلاقات التي يُعاد إنتاجها بين الفاعلين أو الجماعات، تلك العلاقات التي تنتظم كممارسات اجتماعية مطردة. والأنساق الاجتماعية ليست لها أبنية، ولكنها تتصف بخصائص بنائية، ويتجلى البناء في الأنساق الاجتماعية في الممارسات التي يعاد إنتاجها ويطوقها الزمان والمكان. وفي بقايا الذاكرة الموجهة لأفعال الفاعلين الإنسانيين الذين يتمتعون بمعرفة وخبرة واقعية. ويربط جيدنز البناء (كقواعد وموارد) بكل من المستويات الكبرى(الأنساق الاجتماعية) والصغرى (الذاكرة)، ويرى أن هذا التكامل مهم جداً، لأنه يشكل أحد الافتراضات

الأساسية لنظرية التشكيل البنائي هي أن القواعد والموارد المعتمدة على إنتاج وإعادة إنتاج الفعل الاجتماعي هي في الوقت نفسه وسائل إعادة إنتاج النسق (**ازدواجية البناء**) (عبد الجواد، 2002: 368- 369).

لقد أصبحنا الآن مستعدين لمفهوم التشكيل البنائي الذي يقوم على فكرة مؤداها أن تشكيل الفاعلين والأبنية ليسا ظاهرتين مستقلتين (أي ثنائية) ولكنهما تمثلان ازدواجية. فالخصائص البنائية للأنساق الاجتماعية هي بمثابة وسيلة ونتيجة للممارسات التي تنظمها بصورة متكررة، أو أن لحظة إنتاج الفعل هي أيضاً لحظة إعادة إنتاجه في سياق الأحداث اليومية للحياة الاجتماعية (عبد الجواد، 2002: 369). أي أن **الفكرة المحورية** في نظرية التشكيل البنائي تتلخص بأن البنية باعتبارها سمة تحكم أو تحدد الحياة الاجتماعية، ولكنها أيضاً في واقع الأمر سمة تجعل الحياة ممكنة والمماثلة مع اللغة واضحة تماماً هنا، فاللغة تقيد ما نستطيع قوله، لكنها تمكننا من قول شيء ما. والبنى بالمقابل تتغلف بالفعل إن جاز لنا التعبير، لأنها لا توجد إلا بالفعل ومن خلاله، وهو الذي يخلقها ويعيد خلقها ويغيرها (كريب، 1999: 155). بمعنى أن تبادل الكلام بين الفاعلين (أي استخدام اللغة) يجعل المتكلمين ينخرطون في التاريخ الطويل للغة. فهم إذ يمارسون اللغة، فإنهم يمارسون تاريخاً زاخراً من التراكم اللغوي. وهم إذ يفعلون ذلك فإنهم يساهمون في إعادة إنتاج اللغة. في هذا المثال البسيط نجد أن الحياة اليومية بما تزخر به من ممارسات تشكل صورة تحتية للبناء وهي مستمرة عبر الزمن مثلما التاريخ، ونجد من ناحية أخرى أن الطريقة التي تتشكل بها الحياة اليومية تسهم في استمرار الصورة العليا للبناء الاجتماعي (القواعد والموارد) (جيدنز، 2000: 30).

ويمكن لنا دراسة إنتاج وإعادة إنتاج اللغة- بوصفها شكلاً اجتماعياً تمثل بعض جوانب الحياة الاجتماعية ككل- في ثلاثة جوانب على الأقل، يعد كل منها سمة مميزة لعملية إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع بشكل أعم. فاللغة يتم "**التمكن منها**" و"**الحديث بها**" بواسطة فاعلين، وهي تُستخدم كوسيط للاتصال بينهم، كما لها خصائص بنائية تعد بمعنى من المعاني نتاجاً لخطاب "جماعة لغوية" أو تجمع معين. وفيما يخص جانب إنتاج اللغة بوصفها سلسلة من أفعال التخاطب يقوم بها الفرد المتحدث، تعد اللغة(1) مهارة، أو مجموعة فائقة التعقيد من المهارات التي يمتلك ناصيتها كل من يعرف اللغة. (2) يعد استخدام هذه المهارة " الفهم " من قبل الذات الفاعلة نوعاً من الفن الخلاق. (3) وهي شيء تم فعله أو إنجازه بواسطة المتحدث، غير أنه ليس واعياً تماماً بما يفعله. بعبارة أخرى فإن الفرد غالباً ما يكون قادراً على أن يقدم تفسيراً جيداً لتلك المهارات المستخدمة، أو كيفية استخدامها (جيدنز، 2000: 211-212).

أما فيما يتعلق بالجانب الخاص باللغة كوسيط للاتصال في سياق عملية التفاعل، فاللغة تنطوي على استخدام أطر تفسيرية ليس ما يقوله الآخرون فقط، وإنما لفهم ما يعنونه ايضاً، صياغة المعنى بوصفه إنجاز مستمراً للفهم المتبادل بين الذوات في سياق عملية تبادل مستمرة، واستخدام السياقات الإشارية بوصفها خصائص للموقف، أي بوصفها جزءً لا يتجزأ من عملية صياغة المعنى وفهمه. واللغة كبناء لا يمتلكها أي متحدث بعينه، ولا يمكن تصورها إلا بوصفها خاصية مميزة لجماعة من المتحدثين، ويمكن فهمها كمجموعة من القواعد المجردة التي لا تطبق ميكانيكياً، بل إنها تستخدم بأسلوب توليدي من جانب المتحدثين من أعضاء المجتمع اللغوي. وهذا يعني أن الحياة الاجتماعية يمكن تناولها من الممارسات التي يعد إنتاجها (جيدنز، 2000: 212).

بذلك نجد بأن ازدواجية البناء عند أنتوني جيدنز هي محاولة توفيقية لإدماج القطبين (**البنية/الفعل**) عن طريق إعادة بناء شبكة المفاهيم المتعلقة بالبناء (النسق) والفعل. فكل من الفعل والبنية يشكلان شيئين متكاملين: لا يمكن أن نفهم الواحد من دون الآخر. فالبناء الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الأفعال تتأثر بالخصائص البنائية للمجتمع الذي تتواجد فيه، ونحن نعمل على إعادة إنتاج ولو بأشكال مختلفة لتلك الخصائص عن طريق تفاعلاتنا وأفعالنا. ويعتقد جيدنز أن المجتمع ينتجه ويعيد إنتاجه فعل البشر، وهذا الصدد يقول جيدنز خلافاً للوظيفية، إن

التفسيرات الوظيفية يمكن إعادة كتابتها وفقاً لهذا الاقتضاء. وعليه، " فإن تفسير وجود شيء ما بواسطة الوظيفة التي يؤديها يعني تحويل الفكرة السبب إلى لغو فارغ، ذلك إن إشباع وظيفة ما وفق هذا المنطق لا يتم إلا إذا وجد الشيء أولاً. فإذا ما كانت الوظيفة هي سبب وجود ذلك الشيء، فإن النتيجة وجود الشيء لا بد من أن يأتي قبل السبب أي الوظيفة، وهذا يعني قلب الترتيب الزمني لهما " (كريب، 1999: 79).

وقد أوضحنا أن البناء ليس خارجاً عن الفاعل، فهو موجود في كل من بقايا الذاكرة والممارسات الاجتماعية. وقد أوضح جيدنز بشكل حاسم أن البناء دائماً ما يعيق الفرد عن تحقيق ما يريده من ناحية، ويمكنه من تحقيق ما يريده من ناحية أخرى. بذلك يبتعد جيدنز عن المفهوم الدوركايمي للبناء بأنه يعيق الفرد عن تحقيق ما يريده. ومع ذلك فإن الفاعلين يمكن أن يفقدوا السيطرة على " **الخصائص البنائية للأنساق الاجتماعية** " مع امتداد الزمان والمكان، إلا أن فقدان هذه السيطرة ليس أمرا حتمياً (سيول الابن، 2019: 122).

وتعد فكرة النتائج غير المقصودة إحدى ركائز مدخل جيدنز، ويقصد بذلك أن أفعال الناس لها نتائج غير مقصودة بصفة مستمرة. وهذه النتائج تصبح شروطاً غير معروفة للفعل وتغذيه تغذية مرتدة، وتحول تلك الشروط دون جهود السيطرة عليها. ومع ذلك يبذل الفاعلون قصارى جهدهم بصفة مستمرة لوضع تلك النتائج غير المقصودة تحت السيطرة. وهناك الكثير الذي يمكن أن نقدمه هنا عن نظرية التشكيل البنائي، فقد أسهب جيدنز في العناصر المتعددة التي ناقشناها آنفاً، وأوجز في عناصر أخرى، وقام بتحليل ونقد كثير من الأفكار النظرية. وعلى خلاف مع كثير من المنظرين ذهب جيدنز فيما وراء مشروع التكامل بين الظواهر الكبرى والصغرى، حيث قدم تحليلاً مفصلاً لعناصره المتعددة، والأهم من ذلك أنه ركز على طبيعة العلاقة التبادلية بين الظواهر. ولعل أكثر الأمور إقناعاً في مدخل جيدنز هي أن اهتمامه الأساسي- **أي التشكيل البنائي**- تم تعريفه بمصطلحات متكاملة تكاملاً متلازماً. وليس تشكيل الفاعلين والأبنية مستقلين عن بعضهما البعض، كما أن خصائص الأنساق الاجتماعي هي بمثابة وسيلة ونتيجة لممارسات الفاعلين، وهذه الخصائص تنظم ممارسات الفاعلين بصورة متكررة.

أما عن الباحث في علم الاجتماع يرى جيدنز أن لا يمكن أن يجعل من الحياة الاجتماعية ظاهرة يمكن ملاحظتها ودراستها، دون توظيف معرفته بها كمصدر يمكنه من جعلها موضوعاً للبحث. وبذلك يصبح الانغماس في الحياة الاجتماعية ضرورة ووسيلة أساسية تمكن الباحث من اكتساب الإطار المرجعي لإدراك السلوك الإنساني وفهمه ضمن سياقه الاجتماعي (عثمان، 2008: 272).

المبحث الرابع- رؤية جيدنز للعلاقة التبادلية بين البنية والفعل:

من جملة الأسئلة المطروحة في هذا الصدد: إلى أي حد نكون فاعلين بشريين ناشطين نتحكم في الشروط والظروف التي تكتنف حياتنا الإنسانية؟ أم الجانب الأغلب مما نقوم به هو نتيجة للقوى الاجتماعية العامة التي لا نمتلك السيطرة عليها؟ إن هذه القضية ما زالت محط اهتمام وتجاذب بين علماء الاجتماع المعاصرين. بنى فيبر، ومن بعده التفاعليون الرمزيون تصوراتهم على العنصر الابتكاري النشط الخلاق للسلوك البشري. هذا فيما تؤكد مقاربات أخرى، كتلك التي وضعها دوركايم، على الطبيعة التقييديّة للمؤثرات الاجتماعية على أفعالنا. إن إحدى الأطروحات الأساسية التي تقدم بها دوركايم، وباحثون اجتماعيون آخرون خلال القرن التاسع عشر، هي أن المجتمعات التي نعيش فيها وننتسب إليها تفرض قيوداً وضغوطاً مجتمعية على أفعالنا. وكان دوركايم يرى ومعه معظم الوظيفيين أن للمجتمع اليد العليا على الإنسان الفرد والمجتمع أكبر وأهم وأضخم بكثير من مجموع الأفعال والتصرفات الفردية، ففيه "**صلابة**" أو "**ثبات مستقر**" يشبه ما في البنى الموجودة في البيئة الطبيعية حولنا. ويمكننا أن نتصور هذا الوضع إذا ما تخيلنا شخصاً يقف في غرفة ذات أبواب عديدة. إن بنية الغرفة أو الحجرة تحدد مدى أنشطة هذا الشخص

الممكنة. وموقع الجدران والأبواب، على سبيل المثال، يحدد منافذ الدخول والخروج. وتقوم البنية الاجتماعية، في نظر دوركايم، بتقييد أنشطتنا بصورة متوازية، إذ إنها تحدد المسارات لما يمكن أن نفعله كأفراد، إنها " **خارجة** " عنا، شأنها في ذلك شأن جدران الغرفة (جيدنز، 2005: 702).

ويحدد دوركايم وجهة النظر هذه بالمقولة الشهيرة التالية: " عندما أقوم بواجباتي باعتباري أخاً أو زوجاً أو مواطناً، وأؤدي العهود التي أبرمتها على نفسي، فإنني ألتزم بما هو معرف في القانون أو في التقاليد، وتقع هذه المؤثرات خارج نفسي وأفعالي وتصرفاتي... وبالمثل، فإن المؤمن يكتشف منذ مولده عقائد وممارسات جاهزة تحدد ملامح حياته الدينية، أي إنه يصادفها خارج نفسه. كما أن نسق الإشارات والدلالات التي أستخدمها للتعبير عما يدور في نفسي من أفكار ومشاعر، والنظام المالي الذي أتبعه لتسديد ما عليّ من ديون، أو لتفعيل علاقاتي التجارية، والممارسات التي أنتهجها في حياتي المهنية، إلخ..... هي بمنزلة كيانات مستقلة وفاعلة بصرف النظر عن الطريقة التي أستخدمها بها. وإذا أخذنا في الاعتبار كل فرد في المجتمع، فإن هذه الملاحظات تصدق على الجميع وهي أنها توجد خارج شعور الأفراد. ولا توجد هذه الضروب من السلوك والتفكير خارج شعور الفرد فقط، بل إنها تمتاز أيضاً بقوة آمرة قاهرة هي السبب في أنها تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أو لم يرد " (دوركايم، 1988: 51- 52). وهذا يعني أن النزعة الفيزيقية تختزل كل ما هو اجتماعي إلى مجرد لعبة القوى المادية (هرمان، 2010: 26). وعلى الرغم من أن لدوركايم أنصاراً كثيرين في ما يراه، إلا أن هذا الاتجاه تعرض، ولا يزال، لانتقادات حادة. ويتساءل النقاد في هذا المجال: ما هو المجتمع، إذا لم يكن توليفة لمجموع الأفعال الفردية؟ ويضيف النقاد (**وأغلبهم من علماء الاجتماع المتأثرين بعلم الاجتماع التأويلي**)، أننا بوصفنا مخلوقات بشرية، نفكر وتصدر تصرفاتنا، في أغلب الأحيان، وفق أسباب ودوافع، وأننا نعيش في عالم اجتماعي تتغلغل فيه الدلالات الثقافية. والظواهر الاجتماعية، في رأيهم، ليست (أشياء) صُلبة جامدة، لكنها تعتمد على المعاني الرمزية التي نستثمرها في ما نقوم به من تصرفات (جيدنز، 2005: 703).

وتعتبر وحدة أنموذج الفهم في علم الاجتماع ذات طبيعة نقدية همها الأول هو معارضة الاتجاه الطبيعوي في العلوم الإنسانية. وتحاول هذه المقاربات تحديد خصوصية الموضوعات الاجتماعية – الثقافية كونها المادة المفضلة للعلوم الإنسانية: إنها الطابع الذاتي للموضوعات، والطابع المعيش الواعي. ويطرح فهم الاجتماعي عدة أسئلة منهجية مثل: عمليات التفكير الانعكاسي المرتد على نفسه ***Reflexivity***، وعمليات تحليل مضمون النصوص والخطابات. وهنا يطرح التساؤل، هل كل هذه العمليات ممكنة دون شكل ما من التأويل المسبق، ومن التعاطف، والتواطؤ مع تلك الظواهر الثقافية والاجتماعية والرمزية؟ إن الظواهر الاجتماعية ليست أشياءً، والمجتمع ليس كائناً طبيعياً بل هو إنتاج إنساني. لذلك ينبغي فهم دلالات الرموز الاجتماعية المنتجة من قبل الإنسان، وليس تفسير وقائع اجتماعية خارجية، لأن دراسة الاجتماعي يعني فهمه (وهو شيء لا يمكن تحقيقه إلا بمعايشته)، فالشيء الاجتماعي ليس حقيقة خارجية (هرمان، 2010: 61).

إننا، باختصار شديد، لسنا صنيعة المجتمع، بل صانعوه في الوقت نفسه. وتتوزع اهتمامات الباحثين والدارسين في جميع العلوم الاجتماعية في النظر إلى هذا الموقف النظري. غير أن الاتجاه الغالب في أوساط جميع الدارسين يتحاشى اعتبار البنية الاجتماعية أمراً حتمياً جامعاً مانعاً في تحديد السلوك البشري. بل إن دوركايم نفسه لا يقطع بالجزم بحتمية الآثار التي تتركها البنية الاجتماعية بما تنطوي عليه من تقاليد وقيم وممارسات على سلوك الأفراد والجماعات. ولا بد هنا من الإشارة إلى مدارس جديدة في الفكر النظري السوسيولوجي (أنتوني جيدنز نموذجاً) حول الفجوة الظاهرة بين (البنية والفعل). وترى هذه المقاربة أن من الضروري الإقرار بأننا نحن الذين ننشط في صياغة البنية الاجتماعية وإعادة صياغتها في آن معاً من خلال التفكير والسلوك البشري (جيدنز، 2005: 703).

يرى جيدنز أن المجتمعات الإنسانية في حالة مستمرة من التشكيل البنائي (***Structuration***)، أي إنها كما، تُبنى وتُشكل من جديد كل لحظة، كما في حالة البناء المعماري، من جانب الطوب أو لبنات البناء التي شكلتها وكوّنتها قبل قليل، بعبارة أخرى، من جانبنا نحن البشر. وتكون للجماعات والمجتمعات والمجموعات " بنية " واضحة المعالم طالما أن الناس يتصرفون وفق أنماط سلوكية منتظمة يمكن التكهن بها إلى حد بعيد. ولا يمكن في هذه الحالة أن يتحقق الفعل البشري إلا من خلال القدر الهائل مما نمتلكه من معرفة مبنية اجتماعياً (جيدنز، 2005: 703). فالظاهرة الاجتماعية – الثقافية حسب هذا المنظور تتمتع بطابع حميمي، ويجري فهمها من قبل الفاعلين أنفسهم، بينما يحاول عالم الاجتماع إعادة صياغتها من جديد من خلال الاعتماد على منهج التعاطف حسب (***Dilthey***)، الذي يتمثل في المعايشة الفكرية للوضعيات ذات الدلالة بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين. وتهدف هذه المعايشة إلى إعادة إنتاج تجارب الآخرين بكل خصوصيتها على المستوى المفهومي. كما يطلب من علم الاجتماع إبراز الظواهر التاريخية – الثقافية في حالتها الملموسة موضحاً بواسطة نظرة داخلية، الدوافع العميقة للفاعلين من خلال إعادة صياغة المفاهيم، ورؤى العالم الخاصة بكل فترة تاريخية، وبكل فضاء- زمن ثقافي. ويقوم الفهم بصياغة أنماط مفهومية لتحديد طبيعة الوضعيات الاجتماعية المعنية عن طريق جمع عدد كافٍ من المقاييس الملائمة، التي تحدد السمة الأساسية لحياة الأفراد في المجتمع (هرمان، 2010: 68- 69). وبالإضافة إلى منظور دوركايم، ومقاربة جيدنز التي تحاول إيجاد نوع من التوازن المبادر الفعال بين البنية والفعل، فإن مجموعة من علماء الاجتماع، من بينهم **إرفنج جوفمان**، يميلون إلى القول إن " البشر باعتبارهم فعالين ونشطين وأذكياء. وفي كتابه الوصم ***Stigma*** يلقي الضوء على إبداعية الأشخاص المنحرفين والموصومين الذين تدبروا الحفاظ على معنى الذات عندما كثر المستهزئون بهم ورفعت الأوراق ضدهم " (والاس، ووولف، 2012: 382). وفي الوقت نفسه الذي نسلك فيه وفق طقوس أو شعائر أو استخدامات للتواصل اللغوي أو نتموضع فيه في سباقات اجتماعية معينة، فإننا نقوم بترسيخ جانب من قواعد السلوك هذه وتعديل جانب آخر. ويرى جوفمان أن ثمة " **بنية ثنائية مزدوجة** ". ويعني ذلك أن الفعل الاجتماعي يستبق البنية الاجتماعية، وأن البنية تستبق الفعل في الوقت ذاته، لأن البنية تعتمد على انتظام الأنماط وتواترها في السلوك البشري. وهذا ما سنحاول شرحه بالتفصيل في العنصر التالي (جيدنز، 2005: 704).

يرى الباحث من خلال ما تقدم، أن جيدنز لم يؤكد الدور المؤثر لكل من البنية والفاعلية فحسب، بل تجاوز الرؤية الثنائية التي تعتبرهما ضدان متعارضان إلى رؤية ازدواجية تؤمن بعلاقة تبادلية بين هذين المؤثرين، واستهدف فهم السلوك الاجتماعي البشري عبر دراسة العمليات الحادثة خلال تفاعلهما معاً.

فقد طرح جيدنز مفهوم " **ازدواجية البنية** "، ومفاده أن البنية هي الوسيط الذي تؤثر من خلاله الفاعلية الفردية، وهي نتاج ذلك التأثير في الوقت نفسه. كما يرى جيدنز أن البنية تشكل وسيطاً للفاعلية بفضل الذاكرة التي يعتمد عليها الفاعلون في ممارسات اجتماعية، في حين تنتج البنى ذاتها عن تلك الممارسات سواء كانت واعية أو غير واعية، لتغدو البنية وسيطاً جديداً لممارسات فاعلين آخرين، فيما يشكل دورة من الهيكلة.

كما وجد الباحث من خلال قراءته المتعمقة لفكر جيدنز وما تم طرحه في هذا السياق، أن علماء الاجتماع السابقين قد بالغوا في تقدير قدرة البنية على التحكم في النشاط البشري، دون إنكار لتأثيرها على الفاعلين. بالمقابل حاول جيدنز- حسب فهم الباحث- إلى الإقرار بوجود ما يحد مجال الفعل الإنساني بالفعل، إلا أنه أكد وجود هامش غير ثابت يمكن تحليله كفعل قصدي.

4- أهم الاستنتاجات من الدراسة

1. توصل الباحث إلى أن مصطلح البنية في التحليل السوسيولوجي يشير عموماً إلى القواعد والموارد، ويشير بشكل أكثر تحديداً إلى الخصائص البنيوية التي تسمح بالربط بين الزمان والمكان في النظم الاجتماعية، حيث تؤدي هذه الخصائص إلى وجود ممارسات اجتماعية متشابهة (العادات والتقاليد) عبر الزمان والمكان مما يضفي عليها شكلاً نظامياً في مجتمعٍ ما. وقد تقاطعت تلك النتيجة مع بعض نتائج دراسة " وليم هـ. سيول ابن " حول أهمية مفهوم البنية في تكوين المجتمعات الإنسانية وفي أبحاث العلوم الاجتماعية، إلا أن الباحث يرى أن البحث الحالي قد تجاوز تلك الدراسة في أسلوب طرحها لمفهوم البنية وفي طريقة توظيفها في فهم طبيعة السلوك الإنساني والعلاقة الجدلية القائمة بينهما.
2. يرى الباحث أن الفاعل الاجتماعي يعتمد على البنية لأداء ممارسات اجتماعية من خلال الذاكرة الجمعية وهو يتفق بذلك مع جيدنز فيما يتعلق بهذه الجزئية، لأنها تعتبر الأداة التي يتم من خلالها تنفيذ الممارسات الاجتماعية، كما تعتبر البنية بالمقابل هي نتيجة لهذه الممارسات الاجتماعية.
3. توصل الباحث إلى أن البنية الاجتماعية عبارة عن وسيط ونتيجة في الوقت ذاته لتكرار أفعال اجتماعية بعينها لدى الأفراد بشكل يومي ومنتظم.
4. يعتقد الباحث بناءً على ما سبق أن الأفراد هم الذين يكونون المجتمع، وفي الوقت نفسه يعيد المجتمع تكوينهم فيه. أي أن الأنساق الاجتماعية تشبه المباني، حيث يمكن إعادة تشييدها بنفس الأحجار التي بنيت منها بشكل مستمر لا ينقطع، وهذا دليل على استمرار المجتمعات بتطورها من حال إلى حال حتى مرحلة الفناء والانحلال.
5. وجد الباحث أن المفاهيم في علم الاجتماع في حقيقة الأمر تخضع إلى عملية تأويل ثنائية، تتضمن المعاني في الحياة العادية، والمعاني المرتبطة بتحليل الباحث وتأويله، فعلم الاجتماع يتناول عالماً تم تشكيله وإنتاجه ضمن أطر المعاني من قبل الفاعلين أنفسهم، يؤوله الباحث بلغة تقنية علمية، وهذا ما يعني بثنائية التأويل. وقد تشابهت تلك النتيجة مع دراسة يحيى خير الله عودة فيما يتعلق في بعض النتائج التي توصل إليها الباحث. إلا أن مسار البحث الحالي تجاوز الدراسة السابقة في طرحها ورؤيتها لمقولة التشكيل البنائي والغاية منها في البحوث السوسيولوجية.
6. استنتج الباحث أن مجالات اهتمام مقولة التشكيل البنائي يتمثل في تجاوز كل هذه المحاولات النظرية السابقة ذات الرؤى التقليدية، للوصول إلى فهم دقيق للعلاقة ما بين الفعل والبناء من خلال نظرية التشكيل البنائي وهي تمثل إضافة حقيقة في الحقل التنظيري الابستمولوجي.
7. يؤكد الباحث من خلال ما تقدم أن نظرية التشكيل البنائي قد أسهمت بشكل كبير في بلورة الاتجاه التوفيقي في علم الاجتماع المعاصر.
8. يرى الباحث أن هذه النظرية في طور التكوين والاكتمال وهي بحاجة إلى مراجعة لاختبار كفاءة مقولاتها النظرية في ميدان إجراء البحوث السوسيولوجية لمعرفة قدرتها على تفسير الظواهر المدروسة والإلمام بكل حيثياتها. إلا أن هذا الرأي لا يقلل من أهميتها في حقل التنظير السوسيولوجي.

التوصيات والمقترحات

استنادا لنتائج الدراسة يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1. ضرورة تبني مدخل التشكيل البنائي (العلاقة الجدلية بين البنية والفعل) في فهم طبيعة السلوك الإنساني وما يترتب عليه من آثار ونتائج.

2. يجب علينا أن لا ننظر للبناءات الاجتماعية كعوامل ضابطة ومحددة فقط للسلوك الإنساني، وإنما كعوامل مساهمة ومشكلة للقدرات الإنسانية، لأنها تتكامل مع الفعل الاجتماعي في تحديد ماهية الوعي الجمعي للأفراد.
3. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن نظرية التشكيل البنائي من النظريات الجديدة، ومن المتوقع أن تتعرض لانتقادات ومحاولات تطوير، ولكن المهم في هذا السياق أننا أوضحنا كيف جعل جيدنز من إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه إحدى القضايا المركزية في علم الاجتماع المعاصر.
4. وأخيراً نوصي الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بالابتعاد عن تبني المداخل النظرية التقليدية ذات التفسير الأحادي (البنائية- التأويلية)، والتأكيد على استخدام ثنائية البنية والفعل في دراسة وتحليل وتفسير السلوك الإنساني لفهم آلية نشوء وانحلال المجتمعات الإنسانية.

المصادر والمراجع:

- تشيرتون، ميل. براون، وآن. (2012). علم الاجتماع النظرية والمنهج. ط1. العدد: 2075. (ترجمة، هناء الجوهري). المركز القومي للترجمة. القاهرة.
- جوردون، جون ستيل. (2008). إمبراطورية الثروة- تاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية. ط1. (ترجمة، هشام ممدوح طه). مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.
- جونز، فيليب. (2010). النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية. ط1. (ترجمة، محمد ياسر الخواجة). مصر العربية للنشر والتوزيع. القاهرة.
- جيدنز، أنتوني (2010). الطريق الثالث- تجديد الديمقراطية الاجتماعية (سلسلة العلوم الاجتماعية). (ترجمة، أحمد زايد وآخرون). (مراجعة وتقديم، محمد الجوهري). الهيئة المصرية العامة للكتاب. مكتبة الأسرة. القاهرة.
- جيدنز، أنتوني. (2000). قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع- نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع. العدد: 214. (ترجمة، محمد محيى الدين). (مراجعة وتقديم، محمد الجوهري). المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة). القاهرة.
- جيدنز، أنتوني. (2005). علم الاجتماع (مع مدخلات عربية). ط1. (ترجمة وتقديم، فايز الصياغ). المنظمة العربية للترجمة. توزيع مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- جيدنز، أنتوني. (2006). مقدمة نقدية في علم الاجتماع. ط2. (ترجمة، أحمد زايد وآخرون). مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.
- حسن، أبو النور حمدي أبو النور. (2009). يورجين هابرماس " الأخلاق والتواصل ". دار التنوير. بيروت.
- حمداوي، جميل. (2017). نظريات علم الاجتماع ط1. الوراق. عمان.
- الحوراني، محمد عبد الكريم. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (التوزان التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع). دار مجدلاوي، عمان.
- خلف، عبد الجواد مصطفى. (2002). قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع. ط1. (مراجعة وتقديم، محمد الجوهري). مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.
- دوركايم، اميل. (1988). قواعد المنهج في علم الاجتماع (الكتاب التاسع) سلسلة قراءات نقدية في علم الاجتماع. (ترجمة، محمود قاسم. والسيد محمود بدوي). دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- سكوت، جون. (2009). خمسون عالماً اجتماعياً أساسياً- المنظرون المعاصرون. ط1. (ترجمة، محمود محمد حلمي). (مراجعة، جبور سمعان). الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت.

- سلكها، إبراهيم طلبة. (المصادف الاثنين 2019/12/16). "أزمة العالم المعاصر". صحيفة المثقف. العدد: 4850. http://www.almothaqaf.com/idea2015/893153.html
- السمالوطي، نبيل. (2007). البناء النظري لعلم الاجتماع- مدخل لدراسة المفاهيم والقضايا الأساسية(ج1). ط5. المركز العلمي للطباعة. القاهرة.
- سيول الابن، وليم هـ. (2019). نظرية في البنية: الثنائية والفاعلية والتحول. العدد: 7/28. مجلة عمران. (ترجمة، ثائر ديب). بيروت.
- عبد الجواد، أحمد رأفت. (1983). ط1. مبادئ علم الاجتماع. مكتبة نهضة الشرق. جامعة القاهرة.
- عثمان، إبراهيم عيسى. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. ط1. دار الشروق. عمان.
- علوش، نور الدين. (2013). المدرسة الألمانية النقدية- نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث. ط1. دار الفارابي، بيروت.
- عودة، يحيى خير الله. (ب.ت). نظرية التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز (رفض الرؤية الأحادية للتفسير). العدد:- . كلية الآداب. جامعة المستنصرية. العراق.
- فياض، حسام الدين محمود. (2010). الأسس النظرية والمنهجية للمدرسة النقدية في علم الاجتماع المعاصر (دراسة تحليلية نقدية). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. قسم علم الاجتماع. جامعة عين شمس. القاهرة.
- كريب، إيان. (أبريل/ نيسان1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. العدد:244. سلسلة عالم المعرفة. (ترجمة، محمد حسين غلوم). (مراجعة، محمد عصفور). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
- ليلة، علي. (ب.ت). بناء النظرية الاجتماعية.(الكتاب الأول). سلسلة النظريات الاجتماعية. المكتبة المصرية. الإسكندرية.
- النور، هشام عمر. (2012). تجاوز الماركسية إلى النظرية النقدية ط1. رؤية للنشر والتوزيع. القاهرة.
- هرمان، جاك. (2010). خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية. ط1. (ترجمة، العياشي عنصر). دار المسيرة. عمان.
- والاس، رث. وولف، ألسون. (2012). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع – تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية. ط1. (ترجمة، عبد الكريم الحوراني). دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان.